

20

الماركسية

ومسألة اللغة في السودان

د. عبدالله علي ابراهيم

عبد الله على إبراهيم

تأليفه

ترجمة

ترجمة

الماركسية ومسألة اللغة في السودان



دار حزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان ص.ب ١٢٩٠٩

٧٨٧٢٠١ فاكس: ٧٩٠٨١٩

٢١٨٠٢٧ ١٠٢٧٨٢

مُتَكَلِّمَةٌ

في الوقت الذي يتمتع فيه العالم بأجمعه. بآخر منتجات تكنولوجيا صناعة الكتاب. شكلاً ومضموناً وانتشاراً. ظل الكتاب السوداني رهين الأدراج والملفات والطباعة الرديئة. لا يحرك ساكناً بفعل أزمة (غريبة) للنشر والطباعة دامت لأكثر من نصف قرن من الزمان. وقفت عائقاً معقداً في طريق حركة الفكر والإبداع في بلادنا. وبلا شك ساهمت ضمن عوامل جوهرية أخرى في حالة الانعزال الثقافي التي نعاني منها. نحن أجيال التيه المتتابع.

ورغم كل شيء ظلت سماء بلادنا تحتفل بميلاد النجوم كل مساء.. بجدارة المبدعين والمفكرين الأوفياء الذين ظل إنتاجهم يتواصل لفتح كوة تضيئ قتامة العزلة الكثيبة التي عتمت المشهد الثقافي ثم الانطلاق لمعانقة العالم والتواصل معه من أجل إقامة الحوار الإنساني المفتوح وهذا ما تحدف إليه دار عزة في مشروعها المتكامل لأداء واجب التصدي لأزمة النشر بالوثوق المطلوب ابتداءً. وليس من باب التفاؤل (الساذج) ولكن

ثقة في نفسها وثقة في المبدعين والمفكرين السودانيين - بمختلف تياراتهم ومنطلقاتهم وأجيالهم - الذين هم أول من تأذى من الأزمة. فمعاً سنبذل ما نريد من مشروع عزة للنشر الذى سيتواصل من أجل المساهمة في ديمقراطية الثقافة والتثقيف. منبراً للتعدد والحوار الفكرى الرصين ومن أجل آفاق جديدة للكتابة الإبداعية. ومن أجل أن يكون الكتاب ذو القيمة المعرفية العالية منتجاً بشكل يتطابق مع فكرته جمالياً وجودة في الأداء الطباعة. وفي تناول الجميع أفراداً ومؤسسات.

هذا هو المشروع الحر الذى تهض به دار عزة للنشر الذى يتسم بحساسية مرهفة تجاه سماته الأولى التى تعنى الحرية والتنوع والجمال الذى يشمل كل شئ وهى تشكل العصب الحى فى كل ما تسعى إليه وتعمل من أجله، المعرفة للجميع.



دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان

الماركسية ومسألة اللغة في السودان

مقدمة لقارئ التسعينات لكتاب "الماركسية ومسألة اللغة في السودان" الذي صدر في السبعينات في سلسلة عناونها: "كاتب الشونة". هذا كتاب نشرته في السبعينات (١٩٧٧) خلال تفرغى للعمل الثقافي بالحزب الشيوعي بين ١٩٧٣ - ١٩٨٧ في سلسلة اخترت لها اسم "كاتب الشونة". وقد صدر منها إلى جانب هذا المطبوع كتاب آخر عنوانه "كيف احطوطب" عشب "إشراقة التيجاني يوسف بشير". عرضت في الكتاب لسياسة اللغة (أى صيغها في الدستور والتعليم والمحاكم وغيرها) في ملابسات التنوع الثقافي للبلد الذى حركت ساكنه اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة المركزية والجماعات القومية الجنوبية (١٩٧٢) وتطبيقاتها اللاحقة. ولا بد لغرض من هذا القبيل أن يشتبك مع الاستعلاء الثقافي للجماعة العربية الشمالية المسلمة (الجلابة) المنسوب إليها الاستفراد بالحكم منذ استقلال البلاد في ١٩٥٦. ونشأ هذا الاشتباك من أن فرح هذه الجماعة بخصائص مقدرة ومعروفة في العربية مثل توفر الأبجدية والعلمية، ووفرة الأدب المكتوب قد أعماها عن حق

اللغات غير العربية (وهي ١٥٠ لغة في تقدير قديم) في خدمة حاجيات
تعبيرية متفاوتة لدى أهلها.

وعليه ربما كان هذا الكتاب هو النواة الأولى للجنس الكتابي الذي
يعرف حاليا "فتح الأرشيف السري للثقافة العربية الإسلامية الجلايية"
الذي برع فيه الدكتور عشاري والدكتور منصور خالد. وفتح هذا
الأرشيف يعني تسليط الضوء، ومساءلة، ونقد أفكار هذه الثقافة وخيالها
وفرحها التي تعطيها الميزة والفضل والصدارة على ما عداها. ومن
المؤسف تحول هذا الجنس الكتابي حاليا (وأكثره شفاهي لا كتابي) إلى
التأجيج والسياسة المحضة يريد به أهله إحراج قوم لصالح قوم أو نصرة
فريق سياسي على فريق سياسي في لعبة الحكم البائخة.

وقد حمى الكتاب من هذه السقطة الخلقية منهج ونية. فقد نهج
الكتاب نهج الأكاديمية ما وسعه. فليس من واقعة اشتغل بها، أو فكرة
استحسنها أو استقبحها، إلا ردها إلى أصول في المراجع. ومن الجهة
الأخرى، فقد أتمه الكتاب بنية خالصة إلى الدخول في حوار جدي مع
مزاج "ود العرب"، وهو العقل والخيال الجلاي الذي له الأصول والحول،
ليحرر نفسه بإخذائه وإحراجهم وإخجاله أمام نفسه بينما يتجه أدب
كشف المستور الحالي إلى "تحريره بإخذائه، وإحراجهم، وإخجاله أمام

العالم. وشتان بين المنهجين. فالمنهج الأخير قد "قنع ظاهرا وباطنا" من خير "ود العرب" وقرر نشر غسيله القذر على العالمين. أما منهج كتابي، الصادر في سياق حركة سياسية مشغولة بالتغيير في كل آفاقه، فهو الثقة في "ود العرب" في تحرير نفسه بنفسه لأن له من الأصول الثقافية والإنسانية الدقيقة ما يلهمه طريقا سويا إلى وطن سوى. خالطت الكتاب ماركسية مستفحلة، ولا غرابة. وإنني لا اعتذر عنها ولا لها. غير أنه ربما كان طبع قارئ الكتاب في قرنا الوليد غير طبع زمان قارئ الكتاب في السبعينات. وفي الكتاب منهج سجالى هجائي قد يكدر القارئ أو لا يستلطفه. والأمل أن لا يحاكمنا القارئ بهذا أو بذاك. فلينفذ القارئ إلى أصل مسألة الكتاب. وهو مخير أن يقرأ الكتاب كوثيقة تاريخية من زمن غير أن لم يجد فيه نفعاً. وللكتاب ذيول وامتدادات في كتابي أنس الكتب (جامعة الخرطوم ١٩٨٥) "والثقافة والديمقراطية في السودان" (القاهرة: ١٩٩٦).

عبد الله إبراهيم

الخرطوم أغسطس ٢٠٠٠

فى التعريف به "كاتب الشؤنة" وملابسات صدروها:

تتم هذه السلسلة بمسألة الثقافة، وتعنى على الخصوص بمسائل علم الجمال والتراث والتربية والمرأة والأخلاق واللغات والانثروبولوجيا، وتعالجها فى إطار البعث الوطنى الديمقراطى، وبمناهج العلم المتقدمة، والماركسى بوجه أخص. وفى سبيل تلك الغاية ستتجه السلسلة إلى تجميع الأفكار والممارسات الثورية فى تلك الحقول، ونفض غبار النسيان أو الإهمال عن بعضها، وسد الفجوات الملموسة فى بعضها الآخر، وإطلاق عنان الاجتهاد كشرط. متقدم لوحدة الثورين الفكرية فى هذه الجهة.

تدخل السلسلة هذه الساحة وقد اكتفتها ملابسات سياسية/اجتماعية تعذرت بسببها الرؤيا فيها وتوعرت المسالك:

(١) اعتقلت صفوة البرجوازية العربية الصغيرة اليمينية وسلطتها روح البعث والابتكار التى عالج بها المثقفون اللبراليون قضايا النهضة الثقافية حين فتحوا ملفها فى القرن المنصرم وأوائل هذا القرن. فلم تبدأ تلك الصفوة من حيث وقف الأفذاذ، الطهطاوى والكواكى وقاسم أمين وعلم عبد الرزاق وطه حسين، فى مسائل الاستبداد والديمقراطية والخلافة التراث

والمرأة وغيرها. والمشاهد أنها انكمشت في جلد " التكنوقراط"،
وتعللت بالتخصص، وأمنت في احتكار التقليديين لهذه الجبهة
خلال ما تجود به الانتقائية والعفوية والتلاؤم. لم تسلم طلائع
مثقفي الحركة الديمقراطية والعمالية من مزالق هذا التلاؤم حين
ظنت أن تأجيل النظر في مسائل الثقافة أنسب وأدعى لعقد
صفقة موفقة مع البرجوازية الصغيرة في حيز السلطة والتحالف
ومقتضياتها السياسية والاقتصادية المباشرة. وقد تحكمت في
طرح هذه الأسبقية عوامل منها ندرة تلك الطلائع وإرهاقها
بمشاغل النضال العمالي علاوة على الحدود الصارمة الجاهلة
التي ضربتها أنظمة البرجوازية الصغيرة على نفسها وعلى غيرها
فيما يتعلق بالنهضة والاجتهاد فيها حتى تأمين شر القوى
التقليدية الكامنة. وأصبح المثل التقليدي الذي يضرب على
تلاؤم طلائع الحركة الشعبية هو معالجة الماركسيين المصريين
لمسألة الدين والتراث على طول تحالفها الدرامي مع الناصرية.
فمنهج الماركسيين "الشرعيين" الانتقائي - لا التاريخي - لم
يؤهلهم لفهم علمي للتراث في نفس الوقت الذي لم يحجبهم
لعتاة التقليديين ذوى المؤسسات القوية النفوذ بين الشعب.

وهاهم التقليديون يعودون من بياهم الناصري "لم ينسوا شيئاً ولم يتعلموا شيئاً" ليفجروا صيغ الماركسيين الانتقائية بأشكال ذكية عديدة. وليس أقل تلك الأشكال المعية كلمة أحدهم في الرد على لطفى الخولى: "من قال لكم أن الإسلام قد ملت ولم يبق للورثة إلا المفاضلة بين أفضاله وسيئاته". حين زعم لطفى الخولى أن التقدميين ورثة أفضل ما فى الإسلام والأديان.

فمن جهة الثقافة، فى المعنى الذى تريده هذه السلسلة، تخرج أكثر الحملات تدجيحاً ضد التقدم. وما يزال زنين خاطرة المرحوم عبد الخالق محجوب فى قضايا ما بعد المؤتمر الرابع (١٩٦٨) عالياً حين تساءل: ما دلالة تلك العزلة التى طوقتنا حين تكأأ الرجعيون حول نبأ معهد المعلمين الفاسق (١٩٦٦)*، برغم احتياطاتنا السياسية والعملية وتقاليدينا المرعية بشأن الأديان وممارساتها ومع ذلك فهى الجهة التى يستنكف التقدميون النشاط المنظم فيها لدى أول بارقة من مصالحة سياسية تاركين

* ما تناقله الإخوان المسلمون عن طلب زعم نسبته للحزب الشيوعى السودانى قال فى ندوة عن البغاء بمعهد المعلمين العالى عام ١٩٦٥ أن البقاء قدم، وأنه وجد حتى فى بيته صلى الله عليه وسلم فى إشارة إلى حادثة الإفك المشهورة. وقد لقى الحزب الشيوعى آنذاك عضوية الطالب فى صفوفه. وتتابعت الأحداث بعد هذا النبأ وتراص حلف سياسى من الأحزاب التقليدية والإخوان المسلمين أدى إلى حل الحزب الشيوعى السودانى فى ١٩٦٥ وطرد نوابه من البرلمان.

الاجتهاد المقتحم فيها لبعض المثقفين الثوريين ذوى المزاج المستقل والمراس الصعب مثل صادق جلال العظم فى نقد الفكر الدينى وأبو على يسين فى الثالث المحرم: الجنس. الدين والصراع الطبقي وآخرين، كما لا زالت هى الجبهة التى يحرك فيها الثوريون قواهم كلما سنح الجو أو توتر ويوقفون قصف آلياتها انصياعا لمقتضيات السياسة العملية. بينما هى الجبهة التى ينبغى ألا تعرف غير المهجوم فى كل الظروف، شريطة أن تميز نفسها بمنابرها وكادرها وتقاليدها. فعن هذا الطريق وحده نؤمن لجبهات النشاط الثورى الأخرى السلامة النسبية من تقحم الاجتهاد الثقافى الثورى.

(٢) الملابسات أعلاه تسرى على السودان سريانها على البلدان العربية الأخرى. ولكن من المهم أن نبحت عن المساهمة السلبية الخصوصية لصفوة الردة البرجوازية الصغيرة فى بلدنا فى واقع خصائصه الثقافية المتعينة.

كان بإمكان السودان أن ينعم بوقوعه على هامش مضخات الحركة والتجدد فى الثقافة العربية مثله مثل بلدان عربية أخرى لولا وقوعه كـ "نغر" - المصطلح الجهادى الصليبي - لتلك الثقافة فى تماسها مع الثقافة الأفريقية. فهامشية السودان مسئولة عن اندلاع المهدية من

المؤسسة التقليدية وبين صفوفها من الأولياء بينما قامت الثورة العرابية المعاصرة لها في مصر بين الصفوة الليبرالية المصرية المتصلة ببرجوازياتها الناشئة. من الجانب الآخر يسترعى وضع السودان كـ "ثغر" انتباه دوائر تقليدية في الثقافة العربية الإسلامية، فتزوده بتعليمات فكرية متشددة أو بمؤسسة تبشيرية أو بأخرى، حتى يعمق من العروبة والإسلام فيه أو من حوله. وهنا تزج الثقافة السودانية في الطريق المسدود. فبين الهامش والثغر يبدو أن للسودان مساهمة أساسية خصيية في الثقافة العربية. فهو حامل تلك المرأة التي يرى الآخرون فيها الثقافة العربية. وهذا أمس ما تحتاجه ثقافة خارجة من السبات مكتظة الورم والوسوسة والنرجسية مثل الثقافة العربية الإسلامية لطول ما نظرت في مرآتها الخاصة.

(٣) واقع الثقافة العربية عندنا يجمع بين تدنى المستوى مقارنة بمراكز الاستنارة العربية وبين إحساس ما متفاقم بالأهمية مقارنة بالثقافات غير العربية التي تساكنها. ونستطيع أن نتصور الإدعاء والشراسة التي يمكن أن تتولد من مثل هذه التركيبة. وكانت تلك التركيبة بالفعل في انتظار كيان سياسى اجتماعى كسلطة الردة لتخرج أثقالها:

• تردى التفكير والتأليف إلى غمط من الوشى والنمنمة. فخطب عمر الحاج موسى ومقالاته الموسمية مثل "بين الهجرى والميلادى" وحواشى المعلقين عليها تشكل رجعة كاملة إلى أدبيات وأخلاقيات عصر الانحطاط فى الثقافة العربية. وهو العصر الذى بدأت منه النهضة الحديثة فى أواخر القرن الثامن عشر.

• التخلص من لوازم أساسية فى المعرفة مثل التعريف. فبعض المتدينين حول ثورة أكتوبر ٦٤ فى ذكرها الثانية عشر سماها انتفاضة شعبية بدلا عن ثورة من غير أن يتحرى تلك التعاريف حتى يتثبت من استقامة تلك المراجعة.

• اضطراب العلاقة بين الفكر والتجربة، فصفوة الردة المستوزرة وغير المستوزرة تستهجن الفكر وتسميه تقارير الديوانيين (علما بأن التقارير هو شكل المساهمة الفكرية الرئيسية لصفوة البرجوازية الصغيرة عندنا. فشكل المقالة القسيمة والكتاب نادر جدا وسطها) وتجعل من الميدانية عجلا مقدسا. وتحولت الميدانية نفسها إلى حركات خارجية بلا محتوى. ويكفى أن تستمع إلى خطب المسئولين فى طوافهم لتعرف أنهم لم يكونوا بحاجة إلى الانتقال للميدان للتكلم بهذه العمومية والركاكة. وتستعين تلك الصفوة تلرة

بمظهر الفكر لا الفكر ذاته. فالناظر في اطنان الورق التي قدمت للمؤتمر الزراعى الأول (ورقة عن كل شجرة ونبت وحيوان ومصلحة وهيئة ومشروع واقع فى إطار عمل وزارة الموارد الطبيعية) سيقنع بأن المؤتمر كان أميز مناسبة لغياب الفكر. فلم تكن أمام المؤتمرين مسألة مطروحة حتى تتجه المساهمات إلى حلها. كانت كل المسائل فى كل الأوراق هناك مثل طابور التمام.

● توقف المثقف من صفوة البرجوازية الصغيرة عن الكدح الثقافى وتبعاته أفرغ وجدان تلك الطبقة وكل القوى الواقعة تحت نفوذها من اليقين وزج بهم فى زعزعة روحية وخيمة. واضطرت تلك الطبقة للاستعانة بالمثقف التقليدى - الولى - لكى تتعلق بأسباب الاطمئنان والسلامة. وربما كان هذا جانبا من تفسير أوسع للانبعاث المائل للمثقف التقليدى والخطوة التى يلقاها من الرموز القائدة وغير القائدة فى الردة. فليس غريبا أن تتركز الانظار فى العصا التى يحملها السفاح نمىرى والتى يعزى إليها ثبات حكمه ونجاة عنقه من تدابير المتأمرين، والتى خصها بالبركة الشريف "راجل كركوج" والشريفات ليس إلا صدارة نظام كامل من الأولياء يستبطن أغوار صفوة البرجوازية الصغيرة وجماعاتها، تهرع إليه فى أدق تفاصيل حياتها

"السدى" مثل التطهير والترقية وكائد المنافسين وخلافها، ليث فيها التماسك والثقة فى النفس.

(٤) تعرض صفوة البرجوازية الصغيرة لمصطلح "الصفوة" وكأنه هو ذاتها وصفاتها وأن بدأ أنها ملت ذلك المصطلح ومحتواه لى طرحتها مؤخرًا للثقافة الجماهيرية، أحد شعارات المهرجان الثقافى الأول، فى معارضة ثقافة الصفوة. وصفوة البرجوازية الصغيرة تنسى أن أميز ما فى "الصفوة"، مهما بالغنا فى عنصر التعليم فى تكوينها، هو حسها بالاختيار والاختيار ذاته. فقد صعد السلمانى وعبد الله رجب ومحمد الحسن أحمد إلى الصفوة الليبرالية (السلمانى) والصفوة الشعبية والبرجوازية الصغيرة (الاخيران) بالعصامية المنطوية على الاختيار. وكان محور عصاميتهم الثقيف الذاتى (وجه من وجوه التعليم) فى الوقت الذى كان يمكن أن يكون المال مثل الشيخ مصطفى الأمين وغيره. فى حين نجد فى الجانب الآخر جملة من خريجي الجامعات وقد انحدروا إلى الأمية وأشكال الزهادة والانقطاع المختلفة عن المجتمع.

ولأن الحس بالاختيار (المتصل بالحرية كادراك للضرورة) غائب
عن تعريف "الصفوة"، كما تروج له البرجوازية الصغيرة المتعلمة، فقد
سقطت من اعتبارها دائما تلك الجماعة من زملائها وأولاد دفعتها الذين
اختاروا منذ الأربعينيات التصدى لتنظيم وقيادة الحركة الشعبية
الديمقراطية. دعانا إلى هذا الاستطراد اللت والعجن الذى يدور على
أيماننا هذه حول أوجاع الصفوة الذى تعمم فيه صفوة البرجوازية مثالبها
حتى تبدو متطابقة مع مثالب كل صفوة أخرى، بل مع مثالب كل
متعلم، طالما كان التعليم هو الركن المعتمد فى تعريف "الصفوة" لدى
البرجوازية الصغيرة.

وتصدر هذه السلسلة بقصد أن تستقيم صفوة الحركة الشعبية على
إحساسها بذاتها، وأن لا تحملها التشويهات والمعانى المنحرفة التى لحقت
بمصطلح "الصفوة" لتتوارى فى الغمار، وتلغى ميزات متصورة أن ذلك
سيبيلها إلى أنتماء شعبى أوسع. لقد اضطر سلف صفوة الحركة الشعبية
اضطارا نبيلاً لصهر خام قدراته الأساسية ومواهبه فى احتياجات
المشاغل السياسية التأسيسية للحركة الشعبية. وقد أمسكت الماركسية
وقضايا الثورة السودانية بهذه المسألة بدقة حين عاجلت وضع المثقفين فى
الحزب الشيوعى والحركة الشعبية. ولعل ما يذكى الرجوع إلى تلك

الوثيقة في هذه المسألة مرارا وتكرارا إنها صادرة بشكل رئيسى عن
المرحوم عبد الخالق محجوب، الذى ظلت موهبته السخية في علم الجمال
تقتص منه، وتحمله على الترجمة في ذلك العلم كلما تقطعت الأسباب
بينه وبين العمل السياسى اليومى. أليس مما يثير التأمل أن لا تكون بين
تأليف عبد الخالق وتراجمه علاقة مباشرة! فتأليفه من تقارير ومحاضرات
غارقة في خضم العمل السياسى، بينما هو في الترجمة منصرف إلى مسائل
الثقافة وعلم الجمال بشكل أدق. والماركسية وقضايا الثورة السودانية
هى التى أعلنت رحابة الحزب الشيوعى والحركة الشعبية لاستقبال كل
مساهمات صفوتها، المتصلة بمناهج العلم والعلم الماركسى، في مختلف
نواحي تخصصها واهتماماتها. ونريد لهذه السلسلة أن تكون أداة هذا
الوعى بين الصفوة الثورية ومنيرا يسع مساهماتها.

ومن التوافق المريح صدور هذه السلسلة وبيئتنا الثقافية إجمالا
تعطى الدليل بعد الآخر على سلامة عقلها وجسدها بين ركام الردة
وغوغايتها. فالردود المفحمة على أمثال على أحمد فرج وهاشم سر الختم
الصافى من فرسان ابتذال البحث، وقيام مناسبة مثقفة متماسكة
التوصيات مثل "ندوة الكتاب السودانى"، والحوار الملتمزم بالجدية في
ميدان الفنون التشكيلية وأدب وفن الأطفال والمبادلات حول مؤتمر جوبا

١٩٤٧ والعمل الإحصائي وغيرها عنوان على الوميض الذي لم يهدره

الرماد.

فالأساس الطيب ينقض الآن على البناء غير الشرعي الذي قام

فوقه. و"كاتب الشونة" مساهمة متواضعة نحو تلك الغاية. إمعان في

مُقَدِّمَةٌ

(١)

(١) ورد في حول البرنامج، آخر كتابات عبد الخالق محجوب

(١٩٧١)، ما يلي بشأن المسألة القومية / القبلية واللغات.

بالنسبة للتجمعات القومية والقبلية الأكثر تخلفاً، وفيما يختص
بالتثورة الثقافية الديمقراطية:

- لا بد من التشجيع الفعلي للنمو الحر لثقافات هذه المجموعات.
- ولن يكون هناك نمو "فعلي" (١) إلا إذا:
 - (أ) بعثت لغات ولهجات هذه المجموعات وعمدت الدولة الوطنية الديمقراطية بجدية إلى تشذيب تلك الأدوات، والتوسل بها في التعليم (ووفقاً للتجارب التربوية في هذا المضمار) وفي النهضة الثقافية الشاملة.
 - (ب) أن تصبح هذه الثقافات جزءاً من المكونات العضوية للثقافة السودانية. (٢)

لسنا ممن يصطنع أو يتصيد الكرامات ولكنها مصادفة موحية أن يأتي أول أعمال عبد الخالق المطبوعة وآخرها وهما يحملان ملاحظة أو أخرى حول مسألة اللغات في بلدنا. فقد حملت المقدمة التي كتبها لترجمته لمقالة ستالين: الماركسية وعلم اللغات (١٩٥٤) أول إشعار ماركسي في السودان بتلك المسألة مؤداة ضرورة أن نوليها عناية واجبة في وطن متباين القوميات واللغات. وها هو في حول البرنامج، وبعد ١٧ عاما، يوجز خلاصة رأيه فيها. القضايا في الأفئدة الجلييلة في صدور الرجال والوسيمين مثل الخمر في القناني في الخوابي - بقرينة العتق في كل.

(٢)

- موجّهات حول البرنامج في مسألة اللغات تقنين برنامجي لممارسات ماركسية - لينينية متفاوتة القوة والإبانة والدقة في حقل السياسة واللغة:
- طالب حسن الطاهر زروق، ممثل الجبهة المعادية للاستعمار في البرلمان السوداني الأول ٥٤ - ١٩٥٧: "ألا نعلم اللغة العربية ولا الدين الإسلامي في الجنوب لانهما غريبان على أهل الجنوب." (٣)

(٢٠)

• أقرت الجبهة المعادية للاستعمار الحكم المحلي أو الذاتي حلاً لمسألة

جنوب السودان في بيانها بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤. وقد جاء في

البيان هذا الاستطراد الهام:

"كذلك نقر أنه ليست لدينا وجهة نظر محددة من الموقف بين

القوميات السودانية الأخرى في الشمال والشرق إلا أنه مما يظهر لا

توجد مشكلة حالية بالنسبة لها ولكننا من ناحية المبدأ لا ننكر أنه إذا

جاء وقت، ولو كان بعد الاستقلال بفترة طويلة، واقتضت ظروف هذه

القوميات نوعاً معيناً من الحكم الداخلي فيجب أن ينفذ. (٤)

• تطرق تقرير لجنة التحقيق في الاضطرابات التي حدثت بجنوب

السودان في أغسطس ١٩٥٥ (٥) إلى ازدياد نشاط الشيوعيين في

ديسمبر ٥٤ في مركز الزاندي والمورو وبين عمال صناعة القطن

وتقاباتهم. وجاء في التقرير أن النشرات التي قامت الجبهة المعادية

للاستعمار بنشرها قد ترجمت إلى لغة الزاندي ووزعت على كثير

من الزعماء وموظفي الحكومة والأهالي.

• صدر إعلان ٩ يونيو ١٩٦٩ كفاتحة للسياسة الرسمية لسلطة انقلاب

٢٥ مايو تجاه الجنوب. ورد في الإعلان:

"إن حكومة الثورة لا تنهيب الاعتراف بالواقع. إنها تدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب وتؤمن إيماناً أكيداً أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية. أن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافته وتقاليده في نطاق السودان اشتراكي".

• بعد صدور إعلان ٩ يونيو شغل جوزيف قرانق بمسألة اللغة في الجنوب. فقد طلب من مستشاره الفني للتدريب والتعليم أن يدرس إمكانية تبني لغة من لغات الجنوب لتكون لغة الإقليم القومية، وأن يحدد العوامل الجديرة بالاعتبار لتلك الغاية، وأن يستقرئ النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ستترتب على ذلك في القطر بعامة وفي الإقليم الجنوبي خاصة، وأن يستقرئ كذلك ردة الفعل المتوقعة من الجنوبيين الذين يتكلمون لغات أخرى، وأن يدرس صلاحية الدينكا، أوسع اللغات انتشاراً، لتلك الغاية، وأن يدرس كذلك إمكانية اختيار أكثر من لغة واحدة للغرض.

وقد رسمت كل تلك الممارسات - مع شيء من شطط في بعضها - ما يسميه لينين "الديمقراطية المنسجمة"، التي هي مدار هذا البحث. ومع ذلك فقد شابت المحافظة وضيق الأفق بعض مواقفنا تجاه اللغة. ومن

أسف أن تكون تلك المواقف في حقل التعليم، أسخن ميادين مسألة اللغة ومعمل تطويرها الأمثل:

- فحملة تعريب اللغة الثانوى (١٩٦٥) وما بعدها بقيادة الحركة الديمقراطية وسط المعلمين لم تكترث لوضع اللغات المحلية في المناهج الدراسية بأى حيز كان أو مقدار. وقد أهدت ذلك من الجوهر الديمقراطي المنسجم لمعركة التعريب حين اعتدت على صلاحيات لغات أخرى ربما صلحت كوسيط للتعليم أو كمادة دراسية للناطقين بها تمهيدا لتصبح ذلك الوسيط. فالموقف التقدمى من التعريب يتحول إلى الشوفينية اللغوية حين يتجاوز التعريب نطاق مدارس من العربية لهم لغة أم إلى الآخرين المالكين للغات أخرى.
- لعله من قلة الحيلة أن لا يصدر المؤتمر القومى للتعليم (أغسطس ١٩٦٩) بشأن لغة التعليم فى الجنوب بأكثر من التوصية باتخاذ اللغات المحلية بحروف عربية كوسيط للتعليم فى السنتين الأول فى مدارس المناطق الريفية بالجنوب وأن تحمل العربية مكانها ابتداء من السنة الثالثة. والتوصية بصورتها هذه ارتداد غير منتظم للسياسة التعليمية الاستعمارية تجاه مدارس الغابة ولا تغيير فيها إلا حول العربى مكان الإنجليزية. وهو ارتداد بالصفة التى ذكرناها لأن من

العسير نسبته إلى إعلان ٩ يونيو، الذي كان لزاما على كل سياسة تعليمية تقرر بعد صدوره أن تلتزم نصه وتستبطن إمكاناته واحتمالاته.

(٣)

لا خلاف في أن المكون الثقافي لجماعاتنا القومية / القبلية غير العربية هو أقل العناصر وعيا بذاته في عملية اليقظة القومية لتلك الجماعات. وهذا لا ينفي بالطبع مساهمة ذلك المكون السلبية أو الإيجابية، المباشرة وغير المباشرة، المفصحة أو المطنطنة في تلك اليقظة. ولهذا سلم المتنورون من ممثلي تلك الجماعات بالسيادة المفردة للعربية لما بدأ لهم أنهم حفظة ثقافة أقل شأنًا و "رطانة" آيلة للانقراض. نقف في هذا البحث عند حس القوميين الجنوبيين بالغة وتسليمهم بالعربية بعد اتفاقية أديس أبابا. وتحتاج لمن يتقصى ذلك التسليم وملابساته عند المتنورين من ممثلي الجماعات القومية الأخرى.

ومع ذلك لا تخفى على مدقق مؤشرات هامة. فقيام مهرجان للثقافة النوبية بجامعة الخرطوم وهيئة لرعاية التراث النوبي (٦) دليل معبر على تحسس ثقافة قومية لمقوماتها وبخاصة والنوبة من أكثر قومياتنا

استنارة للملابسات جغرافية وتاريخية ليس أقلها استنارة عملية تهجيرها في منتصف الستينيات مما أتاح لها فرصة استبطان ذاتها. كما أن قراءة مقال "معضلة في جنوب السودان" (٧) دليل على أن مسألة اللغة في الجنوب لم يهبط عليها ستار النهاية، وأن هناك من تؤرقهم المسألة فيكدون ويتأملون.

ومن هنا صح الاهتمام بالماركسية في مسألة اللغة في بلدنا. فإلى جانب صواب منطقها النظري الأساسى فالماركسية وجدت كل هذا المضمار للممارسة بمناخها ومتاعبها.

(١) الأهلة في الأصل في حول البرنامج كتب في ذروة فترة ابتذل فيها القول والفعل معا.

(٢) عبد الخالق محجوب، حول البرنامج، الحزب الشيوعى السودانى، يناير ٧٤، ص ٣.

(٣) محمد سليمان (تحرير): اليسار السودانى في عشرة أعوام ٤٥ - ١٩٦٣، القاهرة ١٩٧١، ص ٣.

(٤) نفسه، ص ٦٢.

(٥) التقرير (وهذا الإنجاز سنثبته في حواشى البحث) الخرطوم ١٩٥٦، ص ١١٣.

Yousuf alkhalfa Abu Bakr: Language and Education in the Southern Sudan in Hurreiz and Herman Bell (editors), Sudanese Linguistics and Folklore, Institute of African and Asian Studies 1965, p 14

وسيرد اختصاره Directions في حواشى البحث.

(٦) أنظر الأيام ١٩٧٦ / ٢ / ٦ مثلا.

(٧) موم كونبال أرو، الصحافة، الملحق الثقافى، العدد ٨، ٢٥ يوليو ١٩٧٥.

الوضع اللغوى فى السودان:

السمة المركزية للوضع اللغوى فى السودان هى التعددية: لغات وطنية عديدة، ونسب بالغة التفاوت فيما يتعلق المتحدثين بها، ولغة وافدة - الإنجليزية - مرتبطة بالتعليم وأداء الدولة والاتصال بالعالم. فالسودان يحتوى داخل حدوده ممثلات لكل المجموعات اللغوية الكبيرة التى تم التوصل إلى تحديدها فى أفريقيا ما عدا لغات الخويسان فى جنوب أفريقيا (1). وبحسب إحصاء ١٩٥٦ فإن اللغات التى يتحدث بها أهل السودان منها حوالى الخمسين لغة. ويتحدث ٥١% من جملة السكان (البالغة آنذاك ١٠،٢٦٢،٥٣٦) اللغة العربية. ويتحدث ١٧.٧% اللغات النيلية (ويتحدث ١١% منهم بلغة الدينكا). ويتحدث ١٢،١% بلغات غير العربية فى شمال ووسط السودان. وبناء على ذلك فإن السودان منطقة تعدد لغوى، وباعتبار نسبة العربية والدينكا (٥١% و ١١% على التوالى) فالسودان أيضا منطقة ازدواج لغوى. (2)

ولقد فاقمت السياسة اللغوية للاستعمار الإنجليزى وللطبقات والفئات الاجتماعية التى تعاقبت على الحكم من فداحة هذا الوضع البالغ التعقيد. وأضافت لما هو أشكال طبيعى مردود للتكوين البشرى لبلادنا إشكالات سياسية إدارية. وسنفحص هذا الجانب بشيء من الإفاضة فى

مضمار آخر. غير أن السمة المركزية في سياسة الطبقات والفئات الحاكمة بعد الاستقلال هي اعتمادها التعريب، أى فرض اللغة العربية لغة رسمية للدولة، أى لغة جهاز الدولة من برلمان ومحاكم ومكاتب وفي التعليم والثقافة... الخ. وبالحق فقد بدأت هذه السياسة منذ أن تسنى لقسم من الحركة الوطنية أن يساهم في مشاريع الاستعمار الإنجليزي للتدرج الدستورى. وقد انطوت هذه السياسة على إنكار مستقيم لحقيقة التكوين البشرى المتباين للبلاد وللأختلاف الموضوعى لخصائصه التاريخية والثقافية.

كان ذلك التباين نصب عين الإدارة الاستعمارية وقد التوت به لفصم الوطن واتجهت لتكريسه عنصريا واثربولجيا بدلا عن أن تعالجه بإمكانات متنوعة قابلة للانفتاح والتوصل والتطور فى إطار الوطن الموحد. وقد توسلت إلى ذلك بسياسة لغوية مخططة ضمن أساليب أخرى.

جاء إعلان ٩ يونيو كأول إقرار رسمى بذلك التباين فيما يتعلق بشمال وجنوب البلاد بوجه خاص. وكانت موضوعية ذلك الإعلان أهلا لاستنتاجات أبعد مدى تنقب عن ذلك التباين فى مناطق أخرى من القطر لم يبلغ فيها الشقاق والنفرة مبلغهما بين الشمال والجنوب. كما

كان الإعلان أهلاً أيضاً ليحفز سياسات شتى في مجالات شتى، وفي مجال اللغة الذى نحن بصددده، حتى يتوطن كمفتتح عهد جديد لوطن سالم منسجم. إلا أن انحراف مايو المعجل يمينا، والمتوج برودة ٢٢ يوليو ١٩٧١، الحق بذلك الإعلان تشويهاً أخرجه عن ملامسته الفذة للواقع الموضوعى. ومع ما يبدو على سياسة سلطة الردة من تعديل، وبرغم الحيز الذى سمحت به للغات المحلية، إلا أن التعريب، الذى استنته الفئلت والطبقات الحاكمة السابقة، ما يزال المقصد الرئيسى.

جاء فى الفصل الثانى من اتفاقية أديس أبابا، والمفترض زوراً أنها امتداد لإعلان ٩ يونيو، إن اللغة الرسمية فى السودان هى العربية مع اعتبار الإنجليزية لغة رئيسية لإقليم جنوب السودان، ودون المساس باستعمال أية لغة أو لغات أخرى قد تخدم ضرورة عملية أو تساعد على أداء المهام التنفيذية والإدارية للإقليم بطريقة فعالة وعاجلة.

مقصد هذا البحث أن يزيح الغطاء عن المخاطر التى تحف بوحدة بلادنا من جراء إعلان لغة رسمية بالدستور وعن المضامين التى ينطوى عليها مثل هذا الإعلان: وسنكتفى هنا ببيان التناقضات الكامنة فى نظرة اتفاقية أديس أبابا لمسألة اللغة، وكشف مخافة السياسة اللاحقة لها حتى

للقدر الذى تحقق فيما يتصل بموضوعية التباين فى الخصائص الثقافية والتاريخية لمحمل شعبنا.

جاء دستور السودان ١٩٧٣ كأبلغ شاهد على انقطاع سلطة الردة عن روح إعلان ٩ يونيو. فلم يقف الدستور عند إعلان العربية لغة رسمية فحسب، بل لم يسمح فى بنوده بأية مساحة للغات المحلية حتى فى حيز التنويه بما يمكن أن نسميه مجرد (الاهتمام) بها، وهو ما اتجهت إليه مناقشات بعض أعضاء مجلس الشعب المنوط بوضع الدستور (3). إن مثل هذه السقطة، التى تدعى الانتساب إلى إعلان ٩ يونيو بالبهتان، مؤشر على أن سلطة الردة ليست إلا فريقاً آخر من دعاة التعريب شأها فى ذلك شأن كل الطبقات والفئات الاجتماعية التى تعاقبت على حكم بلادنا. فهى تساوم وتراوغ فى هذه الاتفاقية أو تلك. ويطل عندهم التيمم حين يأتى الدستور: أو القوانين، وتنكشف كفارس آخر من فرسان التعريب. يناطح حقائق الحياة باستماتة، بما فى ذلك إعلان ٩ يونيو الذى يزعم انتسابه إليه.

وكان من الطبيعى أن لا يخرج مؤتمر التعليم بجوبا (يوليو ١٩٧٢) وهو أول مؤتمر ينعقد للتعليم بعد اتفاقية أديس أبابا، بشيء ذى بال فى مسألة لغة التعليم. لقد تعلل المؤتمر بالدعوى القديمة التى تعلن قدر

العربية كوسيط للتعليم على قدر اللغات المحلية (4)، واعتمد اللغات المحلية كوسيط للتعليم فى السنتين الأولى والتعليم على مضض، وعزا ذلك للتسهيل السياسى. ونظر المجلس الانتقالى العالى للجنوب فى توصية ذلك المؤتمر وقصر التعليم باللغات المحلية على المناطق الريفية. (5)

وجدير بنا أن نتوقف عند ضالة شأن اللغات المحلية عند المتكلمين بها "الصفوة" من القوميين الجنوبيين أنفسهم. فلم يكن باستطاعة المثليين الرجعيين للقومية العربية الشمالية فى السلطة المركزية التفريط، بالتشويش تارة وبالتصلب تارة أخرى، فى مكتسب للحركة الديمقراطية السودانية فى جلال إعلان ٩ يونيو لولا (وضمن عوامل أخرى بالطبع) إن الصفوة الجنوبية عازفة تماما عن لغاتها المحلية كوجه من وجوه انفصامها الحقيقى عن الطموح الديمقراطى الأساسى لجماعات القومية / القبلية. فلم يجد الشاعر والكاتب الجنوبى المميز المرحوم سر أنأى بدا من اقتراح اللغة السواحلية لتكون اللغة القومية لجنوب السودان حتى فى العهد الذى كان متاحا فيه بقدر أوفى التفكير والاجتهاد بصوت مسموع فى إعلان ٩ يونيو لاستنفاد كافة الاستنتاجات والاحتمالات التى بشر بها إجمالا. وقد استصفى أنأى فى تلك اللغة أفريقيته كمبرر لهذا الاقتراح ضمن مميزات أخرى(6). وقد عاد أنأى نفسه لتمجيد الصيغة التى توصلت إليها اتفاقية

أديس أبابا في اتخاذها الإنجليزية لغة رئيسية للإقليم الجنوبي. فهو لا يرى في ذلك بأسا طالما كانت العربية هي اللغة القومية، وأن ي ذلك دافع كاف للجنوبيين لتعليم العربية، مما يترتب عليه زوال خطر انفصال شقى القطر. ويبلغ نسيان اللغات المحلية عند أناي مبلغا كاريكاتيريا حين يقول بأن قبول الإنجليزية لغة رئيسية للإقليم الجنوبي يدفع بالمقابل الشماليين للنظر إلى قيمة الإنجليزية في ذاتها نظرة جديدة أكثر مما يفعلون الآن، ويضيف بأننا سنفيد من كل ذلك لأن السودان كجسر بين العرب وأفريقيا سيحسن التفاهم عربيا وإنجليزيا مع شمال وجنوب الصحراء (7). ومثل هذا الدفع الذى يقدمه أناي نمط من التفكير ب "حد القانون"، بمعنى أن يصبح التفكير مجرد مكمل لاحق للنص القانوني أو الدستورى الصادر سلفا، أى أن يتخلى عن دوره كنشاط مستقل عن الأطر المعدة سلفا. وهو تفكير لا يعتد به بحال من الأحوال. كما أنه حالة شيزوفرانيا كاملة. فسر أناي ينسى بصورة مطلقة أن الإنجليزية ليست لسانا أصيلا لآى جنوبى بما فى ذلك هو نفسه. وليست دعواه السابقة لاتخاذ السواحيلية إلا وجهها من وجوه هذا الانفصام.

أقام القوميون الجنوبيون الدنيا حول خصائص أقليمهم "الزنجى" المختلف عن الشمال "العربى". وأشعلوا حربا أهلية قصد انفصال الجنوب

عن الشمال وكلفوا شعبنا الجراح والآسى والأسف طوال ١٥ عاما. وحين آل إليهم أمر الجنوب عبر مساومة عقدت من وراء ظهر مجمل شعبنا، اتضح فراغ مزاعمهم حول تلك الثقافة الزنجية، واضطهادهم للغات المحلية كأميز عناصرها وكوعائها الأتم، وإن شقاقهم لم يكن مقصودا به غير وجاهة السلطة واقتسام تركة الاستعمار مع رصائفهم في الشمال، أى بإصدار نسخة منفحة للسودان التى تمت عام ١٩٥٦ باسم "الجنوبة". فجوزيف أدوهو - لا غيره - هو الذى يخاطب مؤتمر التعليم فى جوبا فى يوليو ١٩٧٢ ناصحا له أن ينظر لمسألة اللغة وقد خلف من ورائه الحساسيات التاريخية تجاه الآخر وأن يقيم مسألة اللغة من زاوية تعليمية بحثية، وأن لا يضع التلاميذ الجنوبيين وقتهم فى تعلم اللغات المحلية (٨). وهذه "موضوعية" تلكأت فى قدومها عشرات السنوات. وهو زمان يؤبه به فعلا. أصبح المقاتل من أجل الحرية والثقافة الزنجية وزيرا للتعليم بالإناابة وأصبح تعليم أهم عناصر تلك الثقافة الزنجية مضیعة للوقت. وأصبحت الحساسيات تجاه العربى تستحق إدارة الظهر بينما كانت هى جلد الطبول ودويها (٩). وأصبحت هناك زوايا للنظر للمسائل. وكان الموت عند كل زاوية قبلا.

مصير الظواهر ليس بيد جوزيف أدوهو. لقد نجحت عن ١٧ عاما من الحرب الأهلية قضايا موضوعية حادة متصلة بما سبقها غير منقطعة عنه. لقد أقرت بلادنا الخصائص التاريخية والثقافية المتباينة لجماعاتها القومية / القبلية. واستقر عندها أن تبني وحدتها من واقع التنوع. وللغة العربية في ذلك نصيب كما للغات المحلية. فكما تسقط الحساسيات تجاه العربي، وتلك دعوة أزلية ثابتة، تسقط بالمقابل الدعوة لإدارة الظاهر للثقافة واللغات المحلية للجماعات القومية / القبلية. الوقت الذي يذهب لاستيعاب واستخلاص وبلورة تلك الثقافة لا يضيع هباء طالما يرسى لبنات مطردة للوطن الواحد. الوقت الخاسر فعلا هو الذي يتجه للحرب الأهلية طورا وطورا للتنازل عن المقررات الموضوعية كما حواها إعلان ٩ يونيو لبناء الوطن المتحد المتنوع.

اللغة الرسمية والديمقراطية:

(١) عرض لأفكار لينين في المسألة:

ليس للدعوة إلى اللغة "الرسمية أية وجهة في رأى لينين، ففي إضفاء الرسمية على لغة قومية ما تمييز ينطوى على الإكراه والقهر. بما يتنافى والديمقراطية المنسجمة، التي هي رائد البرنامج الديمقراطي البروليتاري:

"فحوى البرنامج القومى لديمقراطية الطبقة العاملة هو: لا امتياز بالكلية لأية أمة بعينها أو أية لغة بذاتها، حل مسألة تقرير المصير السياسى للأمم، أى حق انفصالهن كدول بوسائل حرة وديمقراطية كاملة، وإصدار قانون للدولة كلها يعلن بمقتضاه لا شرعية وبطلان أى إجراء (حضرى، ريفى، مجتمعى الخ) يجلب امتيازاً من أية شاكلة لواحدة من الأمم ويخرق مساواة الأمم أو حقوق أقلية قومية، ويخول لأى مواطن فى الدولة الحق فى أن يطلب إلغاء ولا دستورية مثل هذا الإجراء، وأن يعاقب أولئك الذين يحاولون تطبيقه."

وبإقرار هذه الديمقراطية المنسجمة المعافاة نم الخلاء والقهر، ستجد شعوب وقوميات وقبائل (الروس فى حالة لينين نفسها أمام وقائع اقتصادية اجتماعية، يقتضى إدراكها كضرورة (أى كحرية بلا قهر من تشريع) التعامل باللغة الأكثر شيوعاً:

"فاحتياجات التبادل الاقتصادية ستقرر بنفسها أية لغة للقطر المعنى هى فى صالح الأغلبية لتعرفها لفوائد العلاقات التجارية. وسيصبح هذا القرار أكثر سوخا لأن سكان القوميات المختلفة قد تبناه طوعاً، وسيكون تبنيه أسرع وأوسع بقدر ما انسجمت الديمقراطية - تبعاً لذلك - بقدر تسارع الرأسمالية" (10).

أبان لينين وجهة النظر الماركسية في مسألة اللغات الرسمية في وجه الرجعيين والليبراليين الذين يتفقون، برغم اختلاف طفيف، في وجوب اللغة الرسمية الإلزامية. فالرجعيون الذين يرون في الروس الطبقة الحاكمة على من حولها من أمم يقررون تبعاً لذلك أن تكون لغتهم هي اللغة الرسمية الإلزامية وأن يمتنع استخدام اللغات المحلية بالكلية وهي التي يتحدث بها ٦% من سكان الإمبراطورية الروسية. بينما يلمس الليبراليون في أنفسهم السماح التي تجيز استخدام اللغات المحلية في حدود معلومة كوسيط للتعليم في المدارس الابتدائية مثلاً. غير أنهم يدعون في ذلك الوقت إلى اللغة الرسمية الملزمة التي يرون فيها ضرورة لمصلحة "الثقافة" و "وحدة" و "التنام" روسيا الخ. الماركسيون، فيما يقول لينين، يقفون مع أوثق التمازج الممكن بين الطبقات المضطهدة لكل الأمم التي تقطن روسيا وبلا تميز، وهم - بالتأكيد - مبالون إلى أن يحظى كل ساكن في روسيا بقرصة لتعلم اللغة الروسية العظيمة:

"ما لا نرغب فيه هو عنصر الإكراه، لا نرغب في أن نجد الناس يدفعون إلى اللجنة بالهراوة، فلا يغني شيئاً كم من الجمل الأنيقة ينطقون حول "الثقافة" فاللغة الرسمية الإلزامية تنطوي على الإكراه، استخدام

المراوة. ونحن نعتقد بأن اللغة الروسية العظيمة والقادرة ليست بحاجة لأى أحد يدفع إلى دراستها بالإجبار القح."

ويشير لينين إلى تطور الرأسمالية، ومجمل مجرى الحياة بصفة عام (حركة مئات الألوف الذين تحركون من مكان من روسيا إلى آخر، اختلاط السكان من مختلف القوميات)، اللذين يقربان الأمم بعضها من بعض، ويتلاشى بهما الاستفراد والمحافضة القومية. فالناس الذين تقتضيهم ظروف حياتهم وعملهم تعلم الروسية سيفعلون ذلك دون أن تقحم تلك اللغة عليهم:

"ولكن للإكراه (المراوة) نتيجة واحدة لا غير: فهو سيعوق اللغة الروسية العظيمة والقادرة من الانتشار للمجموعات القومية الأخرى، والأهم من ذلك جميعا، أنه سيشحذ الصدام، ويحدث الاحتكاكات بملايين الأشكال الجديدة، ويزيد السخط، وسوء التفاهم المتبادل وملا إلى ذلك."

"من الذى يريد شيئا كهذا؟ ليس شعب روسيا، وليس الديمقراطيين الروس، فهم لا يقرون الاضطهاد القومى فى أى شكل حتى لو كان لفائدة الثقافة والدولة الروسية."

ولهذا فإن الماركسيين الروس لا يرون داعيا للغة رسمية مفروضة. ويعتقدون في لزوم تهيئة المدارس للسكان بحيث يجرى التدريس بكل اللغات المحلية وأن ينص في الدستور بقانون أساسى يعلن بطلان أية امتيازات قومية وكل تعد على حقوق الأقليات القومية (11).

(٢) مناقشة لأفكار الدكتورين سعيد محمد أحمد وسيد حريز وآخرين حول اللغة القومية:

وعلى ضوء المرشد اللينينى آنف الذكر، وبواقع نتائجه الملموسة في الاتحاد السوفيتى، نعالج بعض الأفكار المستقيمة والمشوشة، التى يطرحها أفراد ودوائر معينة للتبوء العربية منزلة اللغة الرسمية ووسيط التعليم الجامع المانع على نطاق بلادنا:

حذر لينين مرارا من "درجيموردا" الروسى (من رواية المفتش لقولول)، كتجسيد للخيلاء الروسية. وجدير أن نحذر من جانبنا من نمط "ود العرب" كتجسيد لخيالاتنا القومية. فود العرب يفرز خيلاء الغريفة ببداهة وتلقائية، ويغرق في تعصبه لمجرد أنه لم يفكر في أى كائن آخر، وكأن الإقرار بتفوقه أمر مفروغ منه، ولا يتطرق إليه شك أو تساؤل. ويقتضينا أن تزداد حذرا من "ود العرب" حين يسمى سعيد محمد أحمد اللغات غير العربية في السودان لهجات (12). فهذه التسمية تعديل طفيف

لكلمة "رطانة" التي يصف بها أى ود عرب عادى كلام أى ناطق بغير العربية. وفي الكلمة ظلال هزأ واحتقار لا تخفى: "الطين فى طينو والعبد فى طينو". فاللغة هى ذلك النظام الكامل من الأصوات والنحو والقاموس، بينما اللهجة تنوع أو آخر فى أحد عناصر اللغة الثلاث. فالرباطاية لهجة فى اللغة العربية كما أن دينكا بور مثلاً لهجة فى لغة الدينكا. وحين تسمى الدينكا لهجة فلا بد أنك قد فرغت من تحديد اللغة التى هى تنوع فيها. وهذا ما لا يتطرق إليه سعيد والآخرين.

يرى آخرون أن اللغة العربية الحق فى أن تصبح وسيط التعليم المفرد لأنها لغة الدولة الرسمية (13) فيما نص عليه مشروع الدستورين المقدمين من اللجنتين القوميتين فى سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٨ والأمر الجمهورى الخاص الصادر فى أغسطس ١٩٧١، والدستور الدائم لعام ١٩٧٣. وهذه الحجة نسخة جلية من خيلاء "ود العرب" فموضوع البحث الجوهري هو جدوى إعلان لغة رسمية لبلاد متباينة القوميات واللغات. ومن بؤس التفكير أن يبنى أحدهم حججه على صيغة هى ذاتها موضع أخذ ورد. ويتحول الاحتماء بهذه الصيغة الدستورية إلى نوع من الإرهاب التشريعى عند سعيد محمد أحمد. فحين نظر سعيد فى اتفاقية أديس أبابا ورأى فيها بجانب الإقرار بالعربية لغة رسمية، إقراراً آخر

بالإنجليزية لغة رئيسية للإقليم الجنوبي، لم يجد مناصاً من اعتبار ذلك تناقضاً بين الدستور والاتفاقية. وليس سعيد من الذين يتمهلون لدراسة خوافي هذه التناقضات، أو يستبصرون القوانين الاجتماعية التي تحكمها. فالدستور الدائم، الذي ينص على رسمية العربية، هو "أبو القوانين" لأنه يعلو ولا يعلى عليه، ولأن القوانين والاتفاقيات تكسب شرعيتها منه والعكس بالصحيح (14). ومقالة سعيد جائزة لو كان منشأ الخلاف فنيا وقائماً في المراتب المختلفة التي تدرج فيها القوانين والدساتير، أما حين تنطوي المسألة على تاريخ من الشقاق والتخريب، وعلى مصائر شعوب وقبائل بأكملها، وعلى كفالة وحدة للوطن راسخة بديمقراطية منسجمة، فالدساتير والقوانين ليست إلا مجرد انعكاس للجماع ذلك كله.

لعل أكثر الحجج وجاهة في هذا المضمار هي التي تعلقت بمسعى السودان نحو وحدته الوطنية. فبواقع أن العربية هي اللغة المشتركة تقريباً بين المجموعات القومية / القبلية في السودان يرى البعض ذلك تخويلاً لها لتكون أداة ذلك التوحيد. ولا خلاف في ذلك إلا فيما يذهب إليه دعاة هذا الرأي من فرض دستوري للغة العربية كلغة رسمية. فمن التشيع القومي رد الأخذ بالعربية كلغة مشتركة لأية خصائص ممتازة ضمنية فيها حتى تصبح - بالقانون - اللغة الرسمية. فالمجموعات القومية / القبلية،

التي أخذت العربية لغة مشتركة، لم تكن أمام مفاضلة نظرية بني لغة وأخرى. فلقد تحكم في ذلك مجرى التطور الاقتصادي - الاجتماعي في بلادنا. لقد حمل "الجلابي" اللغة العربية إلى الجنوب مثلاً منذ ١٨٧٨ ووزع مفرداتها وصيغها مع بضائعه. وقد وجدت فيها قبائل الجنوب وغيرها لغة تتفاهم بها فيما بينها. وسيستمر الأخذ بالعربية في حركة الهجرات والتزاوج الماثلة بين كيانات شعبنا. ولسنا بحاجة إلى اعتساف هذا التطور الحر والموضوعي بصيغ دستورية هرية تنطوى على الإكراه. فقد استصوب لينين ما جاء في جريدة روسكوى سلوفا (الكلمة الروسية) حين قال:

"ليس من سبب للانزعاج لمصير اللغة الروسية فهي ستحظى بنفسها بالاعتراف في أرجاء روسيا".
وقد علق على ذلك بقوله:

"هذا حق. لأن متطلبات التبادل الاقتصادي ستجبر دائماً القوميات القاطنة بدولة واحدة (بالقدر الذي ترغب بالعيش سوياً) لدراسة لغة الأغلبية. فبقدر ما تشيع الديمقراطية في الجهاز السياسى في روسيا، وبقدر نفاذ وسرعة وكثافة تطور الرأسمالية، بقدر ما تتواتر

بالحاح احتياجات التبادل الاقتصادي ملزمة القوميات المختلفة لدراسة اللغة الأكثر ملاءمة للعلاقات التجارية العامة.

إلا أن روسكوى سلوفا تكشف اعوجاج منهجها الليبرالي، فيما يقول لينين، حين تستطرد:

"وحتى أولئك الذين يعارضون الروسية لن يجدوا مندوحة من الإقرار بأن في بلد شاسع كروسيا لابد من لغة رسمية مفردة، وأن هذه اللغة لا يمكن أن تكون غير الروسية."

يتوقف لينين عند هذا الاعوجاج بقوله:

"انقلب المنطق رأسا على عقب. فسويسرا النحيلة لم تخسر أى شيء، بل قد كسبت من كونها لا تملك لغة رسمية واحدة مفردة، ولكن لغات ثلاث: الألمانية والفرنسية والإيطالية، ففي سويسرا تبلغ نسبة السكان الألمان ٧% (في روسيا ١٧% أو كرايون) وتبلغ نسبة الإيطاليين ٧% (وفي روسيا ٦% بولنديون و ٤,٥% روس بيض). فإذا تكلم الإيطاليون بالفرنسية - كما هو الغالب - في البرلمان المشتركة فهم لا يفعلون ذلك تحت عصا تهديد قانون بوليسى وحشى (فليس ثمة قانون كهذا في سويسرا) بل لأن المواطنين المتحضرين في دولة ديمقراطية يفضلون طوعا اللغة المفهومة للأغلبية. فاللغة الفرنسية لا تستثير حفاظ

الإيطاليين لأنها لغة أمة متحضرة وحرّة، لغة لم تفرضها إجراءات بوليسية مستفزة.

ويعلق لينين ببلاغة:

"لماذا تحتجز روسيا الشاسعة، والقطر الأكثر تنوعاً والأفطع تلخراً، تطورها باحتفاظها بأى نوع من الامتيازات لأية لغة ما" (15).

وما أحرانا تدبر ذلك:

ممكّن الخطر، بؤرة "ود العرب"، والاستعلاء القومي، يتبديان في إضفاء ميزات ضمنية للغة العربية بحكم إنها لغة مشتركة بين الجماعات القومية / القبلية في السودان. فما اقتضاه تلاؤم مردود إلى واقع اقتصادي / اجتماعي متعين في التاريخ يتحول إلى سجاجيا، وما تقبلته تلك الجماعات لضرورات اقتصادية / اجتماعية يتقرر كميز ضمنية متأصلة في اللغة العربية. يكتب سعيد محمد أحمد:

"اللغة العربية لغة شعبية ونحن لا ننكر أن اللهجات المحلية لهجات شعبية ولكن الذي يعوقها في أن تصبح لغات شعبية واسعة الانتشار هو انحصارها في مناطق ضيقة ووسط عدد بسيط من الناس."

وسعيد يعالج مسألة اللغة هنا كمن ينظر في كشف لترقيات المستخدمين. يبدأ من تمييز عامى بين اللغة واللهجة، ثم يقرر أن اللهجات (لأنحصارها... الخ) لا تترقى إلى لغات. أن ما يسميه سعيد لهجات هو لغات واقعا. وطالما قرر سعيد من تلقاء نفسه أن العربية شعبية وأن (اللهجات) شعبية أيضا فمن سلامة المنطق أن نبحث عن انحصار تلك اللهجات في مناطق ضيقة ووسط عدد بسيط من الناس في غير تفرد ضمنى ثابت للعربية بالشعبية (بل والعراقة والبساطة)... في الشروط التاريخية، الاقتصادية / الاجتماعية، التى جعلت منها لسانا مشتركا و"شعبيا".

ولا تسفر الخيلاء الغافلة لـ "ود العرب" عن نفسها بأكثر مما تفعل حين يحسب أن عدم قيام لغات القبائل والمجموعات القومية السودانية غير العربية على أبجدية مكتوبة هو مما يطعن في ثقافتها. والطعن متفاوت وأن أتفق في جوهر الانتقاص من تلك الثقافات.. يقول سعيد:

"إن معظمها (أى اللهجات غير العربية) ليس مكتوبا ولذا لم يطلع الناس على آدابه ونثره. "والمعلوم إن إنشاء أية أبجدية مكتوبة هو أمر تطل لنشأة اللغة نفسها. ولم يعد إنشاء أبجدية مكتوبة لآية لغة بالشأن الخطير

أو المستغلق على علم اللغة. فلم تتحقق للغات قومية في الاتحاد السوفيتي أبجدية مكتوبة إلا بعد الثورة بفضل عمليات محو الأمية الشاملة وغيرها. وقد اختارت الصومال من قريب الأبجدية الرومانية لكتابة لغتها (16). وسبيل سعيد لكى يطلع على آداب ونشر "لهجات" السودان ليس المزايدة بالعربية، وإحلالها لغة رسمية بكل ما يستتبع ذلك من امتيازات معلومة، وإجهاز - بالتشريع - على "اللهجات" المعنية، وبالتالي القضاء المبرم على نشرها وآدابها. فأما أن نكون راغبين في الإطلاع على آداب تلك اللهجات أولا، وما عدا ذلك فمجرد حشد للتبريرات للسيادة المطلقة اللغة العربية.

يقول كتاب رسمي عن الوضع في الجنوب صادر عن نظام الفريق عبود (١٩٥٨ - ١٩٦٤):

"وإن مساهمتها (أى لغات الجنوب المحلية) لا يمكن أن يعلى من قدرها. وإن "تراثها محدود" في مقارنة تراث تلك اللغات مع "العربية الغنية ذات الخلفية الثقافية العالية".

ويصل ذلك الكتاب أحيانا إلى نعت تلك اللغات بفقدان الخلفية الثقافية (17). هذه المقارنة ليست من التحضر في شيء. وليس غريبا أنها استنبطت التبشير التمديني للاستعمار والنازية. وعلم الفولكلور والتلرخ

واللغة مدين لمثل تلك اللغات وتراثها بالشىء الكثير. فعبر محاولة كتابة تاريخ أفريقيا قبل قدوم الاستعمار توصل علم التاريخ إلى الروايات الشفهية كمصدر معتمد وموثوق به. لقد عقدت الدهشة السنة المؤرخين وهم يتوصلون إلى النظام المتقن الذى أودعت فيه الأجيال الأفريقية تاريخها للأجيال وصانته بذكاء من التلف والإهمال فى غياب الكتابة. لقد دحض علم التاريخ فى أفريقيا خرافة الارتباط الذى لا فكاك منه بين الحس بالتاريخ (وهو حس بالثقافة) وبين التدوين. كما يدحض علم الفولكلور أسطورة ارتباط اتساع التراث أو محدوديته بالعنصر أو الكتابة. واللغة، كتراث أيضا، ليست مقيدة بالكتابة فى مدى دقتها ورصانتها فى:

"بحلول الحرب العالمية الثانية تبينت حقيقة مدهشة للغويين: فبرغم البحث الممدود لم يعثر فى أى مكان فى العالم على لغة بدائية. فأكثر الناس بدائية خرجوا على الباحثين بلغات ذات نحو فائق وقاموس هائل ونظام للأصوات فاخر ودقيق. فعند هنود التيرا ديل فيوقو، الأكيد أنهم ضمن أكثر الناس الأحياء بدائية، نشر مبشر إرسالى قاموسا بـ ٤٠٠٠ كلمة لإحدى لغاتهم (18).

ويقول آخرون في موضع اعتماد العربية لغة للإعلام، والتقليل من شأن اللهجات الأخرى (اللهجات أيضا!): "وحتى اللهجات المحصورة في مناطق معينة من البلاد ما فتئت تستعير مفرداتها من العربية لتسد بها النقص الذي يلزمها عند انفتاحها على آفاق جديدة من الحياة لم تكن تعرفها من قبل (19).

إذا اقتضى مثل هذا الضعف في اللغات المحلية أن تدشن العربية لغة مفردة للإعلام (كواحد من امتيازات عديدة لأية لغة رسمية بالتشريع) فالعربية خاسرة في هذا المقام مقارنة بلغات أخرى كالإنجليزية وغيرها، التي تستعير من منها العربية كلما تفتحت على آفاق جديدة من الحيلة لم تكن تعرفها من قبل. فابتداءً العربية لعشرات الألوف من المصطلحات الفنية بالترجمة والنحت لم يقترب بها بعد من المستوى المطلوب للتدريس الوافي بالغرض في العلوم البحتة والطب. والحال عندنا أوخم. إذ ما يزال تعريب كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية وتحريرها من اللغة الإنجليزية شعارا يقاتل عنده عميد تلك الكلية شخصيا (20).

الدعوة للغة الرسمية (العربية) باسم الوحدة الوطنية لا تسلم، وليس مقدرا لها أن تسلم، من الاستعلاء ومشاعر "ود العرب" الشوفينية الضارة. للغة العربية مساهمة خصيبة في وحدة ومستقبل وحدة وطننا.

وليس ذلك لأى امتياز كامن فيها تعوزه اللغات المحلية الأخرى. إن التطور الاقتصادى / الاجتماعى هو الذى انتخب اللغة العربية لذلك الدور بدون إضافات تصطنعها من الخيلاء القومية أو خلافها.

وتصل الدعوة إلى العربية الرسمية حد السخف عند بعض دعاةها وهم ينسبون إليها مزايا مضحكة. فسنعيد يرى أن اللغة العربية (استعملت كسلاح فتاك فى هزيمة الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا) وكذلك فى مصر والسودان بينما جاءت اللغات الأوربية فى اثر الغزاة. ما الذى يريد سعيد أن يقوله بالضبط؟ هل يريد أن يضيف إلى مميزات العربية الضمنية ميزة "الكفاح" أيضا؟ هذه مزايدة. ألم يقاتل المناضلون الأفريقيون الغزاة بلغاتهم ذاتها؟ أين إذا موضع التباهى؟

وتقف الوحدة الوطنية عند حافة اللامعقول حين يكتب سعيد:

"لا مانع عندى أن يتكلم الناس اللغة الإنجليزية فى البرلمان والمحاكم وإن تكون لغة التدريس فى الجامعات والمعاهد وإن نستعملها فى المكاتب ولكن لا بد للغة العربية إن تكون اللغة الرسمية والقومية لندافع عن ذاتيتنا وتبرز شخصيتنا فى العالم كشعب واحد قوى عزيز أمين مقتدر."

وسعيد يقبل بهذا الإذلال للعربية و(ذاتيتنا وشخصيتنا بحجة أن السودانيين بطبعهم متسامحون وذوو صدور رحبة. ولو قبض الله لنا أن

نتسامح مع لغاتنا أو "لهجاتنا" المحلية بالمقدار الذى يتسامح به سعيد مع الإنجليزية باسمنا لأصبحنا بالفعل ذلك الشعب الواحد المقدر الأمين (أمين..). لم يقف سعيد ليزن ما تبقى للعربية، اللغة الرسمية، بعد أن نادى بالإنجليزية لغة للمحاكم والمدارس والجامعات والمكاتب؟ بل لماذا يرفض سعيد أن تكون الإنجليزية اللغة الرئيسية فى الإقليم الجنوبى كما نصت على ذلك اتفاقية أديس أبابا؟ فإما أن سعيد لا يعرف معنى أن تكون لغة ما لغة رسمية أو أنه لا يعرف معنى أن تكون لغة رسمية. ولا ثالث لذلك.

إعلان العربية لغة رسمية مسألة جادة مهما اتسعت صدورنا. فهو ليس صيغة فى الدستور تفاخر بها العالمين وكفى. فحين تصبح العربية لغة الدولة الرسمية تصبح لغة للمحاكم مثلاً. وأن لى من التجارب مع المتهمين فى جرائم القتل (المنتظرين فى عرف السجون) من المواطنين المتحدثين بلغات غير العربية ما يزيدنى اقتناعاً بأن اللغة الرسمية فى المحاكم ليست غير مصادرة لحق الفصاحة عند أولئك المتهمين الذين يعرضهم سوء أدائهم بالعربية إلى ضعف ملحوظ فى الدفاع عن أنفسهم. فالتكامل الاجتماعى فى المدينة السودانية (بخلاف محاكم المشائخ والقرى التى ربما أهملت اللغة الرسمية وتحديث بلسانها) ستعرض إلى مزالق حقيقية حين

نعرض حق الدفاع عن النفس، كحق أساسي، إلى الأداء العاجز الذى يبلغ حد الحصر. ولا خيار أمام المتضررين، فيما أن يخرجوا من "القريّة الظالم أهلها" أو ينطوا على جراح حقيقية وأحكام بجانب الدقة والعدل.

واللغة الرسمية أيضا هى لغة البرلمان. ومن يذكر تغيير أحد الوزراء عام ١٩٦٨ لنائب معارض نطق كلمة "القروض" بما أملاه عليه النظام الصوتى للغة الفور فصدرت عنه وكأنها "القروء"، لابد أن يتدبر أمر اللغة الرسمية بطول بال، حتى لا تصبح متنفسا للاستعلاء القومى. ولم يكن ذلك التعبير مزاجا فرديا. لقد كان عنفا وإهانة لهما دلالة واسعة. يقول لينين:

"ونحن أبناء الأمة الكبيرة، نقترف بصورة دائمة تقريبا فى الواقع التاريخى عددا لا يحصى من أعمال العنف حيال قومية النوع الثانى (الأمة الصغيرة)، أضف إلى ذلك أننا نقترف دون أن نلاحظ عددا لا يحصى من الإهانات، حسبى أن أتذكر ما شهدته على الفولغا من معاملة أبناء القوميات غير الروسية من روسيا (ويذكر عددا من الأمثلة منها) ويسخرون من التترى بقولهم "الأمير" ومن الأوكراني بقولهم "أبو شوشة" الخ... (١٢).

واللغة الرسمية هي وسيط التعليم أيضا. وتقف مأساة "حسن وحسين" وذبجتهما لأسرتهما في دار فور في آخر عام ١٩٧٣ شاهدا على انقسام المعرفة عن اللغة. فحسين كان يتحدث العربية وتوقف عن ذلك لما أكتشف أنه يخلط العربية بأصوات من رطانته. وجرى مشهد المذبحة إذ أن حسين مأمور من ليلة القدر أن يطهر عائلته بالموت) وحسين يصدر أوامر جلب السيف والقتل بالعربية الفصحى مستعينا بآيات من القرآن. وكانت الكارثة في إحدى وجوها معرضا لسيكولوجية اللغة.

ينجو سيد حامد حريز، كباحث في مسألة اللغة والوحدة الوطنية من هذا الشعار الشوفيني الذي نظرنا فيه أعلاه. ومرد ذلك إلى تخصصه في علم اللغة، أي تخطيه عامية "ود العرب" الذي يصدر عن انقطاع وخيلاء جاهلة، وإلى حساسيته تجاه التنوع القبلي والقومي في وطننا. غير أنه لا يسلم من الدعوة إلى فرض العربية "لأن فرض لغة على آخرين ليست عملية طبيعية وخطوة لا مناص منها، ولا تمر بها معظم الدول متعددة اللغات وحسب، بل هي ضرورة أحيانا. "وبهذا ففرض اللغة عند حريز مبرر وضروري رغم أنه يوحد الناس على حساب اغتراب آخر (22). ولا خلاف عندنا فيما يمكن أن تلعبه العربية بالشروط اللينينية التي تستأصل الطابع الرسمي، الموفور الامتيازات والمدجج بالعنف، عن

لغة الأغلبية، التي يقدر لها التطور التاريخي أن تصبح "اللغة الملائمة للعلاقات التجارية العامة." إلا أن حريز ليس واضحاً فيما يتعلق بالإجراءات "التشريعية" التي يستتب بها "فرض اللغة" واستقرار اللغة القومية المفردة. وفي الحق أنه يفصل برنامجاً للتكامل اللغوي يشمل ازدياد وتأثر الهجرة والاستيطان بين الشماليين والجنوبيين (بمعنى رفع معدلات التنمية. وحريز غير معنى بالربط بين الهجرات - كنتيجة - والتنمية الاقتصادية كسبب)، بقصد إحداث تغيير "غير ملاحظ وغير مخطط له وطوعي" لصالح اللغة القومية (23). غير أن ملاحظة حريز حول سياسات حكومات ما بعد الاستقلال تجاه التكامل اللغوي (بعبارة أدق: فرض اللغة العربية، حتى لدى حريز نفسه) جديرة أن نتوقف عندها. فمن رأى حريز أن تلك الحكومات لم تفعل إلا أقل القليل بخصوص التكامل اللغوي وأن إجراءاتها التعليمية وغير التعليمية ذات الدلالة القومية لم تحاول إحراز التكامل اللغوي خلال تكامل اجتماعي. لهذه الحكومات عاجلت مسألة اللغة بصورة مجردة ومن ثم لم تقد إجراءاتها إلى تكامل لغوي شامل كما إنما لم تحفز خطانا نحو اللغة القومية (24). لا نتفق مع حريز على دقة "أقل القليل" كوصف لإعلان اللغة العربية لغة رسمية للسودان في كل دستور توفرت على إصداره

الحكومات المتعاقبة. فإعلان اللغة الرسمية - فيما نرى - هو البداية الخاطئة الوحيدة التي تعرض معالجة مسألة اللغة (بما في ذلك القبول الحر الطوعي للعربية) إلى الخلط والكارثة. فمسألة التكامل اللغوي لم تعالج مجردة فيما يقول حريز. لقد انطوت معالجتها على كل ذلك الاستعلاء الشوفيني الذي عرضنا له فيما سبق. في قرارة إعلان العربية لغة رسمية تستقر تلك الحزازات القومية، مثل بدائية غير المتكلمين بالعربية، ضالة خلفيتهم الثقافية، أو فقدانهم لها (25). فحكومات ما بعد الاستقلال لم يغب عن أدائها اللغوي "التكامل الاجتماعي" غيابا عاديا تأخذه عليها وحسب، بل عرضت ذلك التكامل في حده الأدنى للخطر والشك. فمن رأى الخرطوم بعد إحداث الأحد الدامي ٦ ديسمبر ٦٤، وقد تحولت إلى ساحة حرب بين الشماليين والجنوبيين، لا يمكن أن يكتفى بنقد تلك الحكومات بغياب التخطيط الاجتماعي في سياستها اللغوية، وهو نقد صحيح، بل بتعريض القدر المتحقق من التكامل الاجتماعي لسياسة لغوية مدمرة، لمنهج استعلائي تستطبه المشاعر القومية الضيقة. لقد كنا بانتظار إعلان جليل مثل إعلان ٩ يونيو لكي نصحح منطلقات السياسة اللغوية لتكفل التكامل الاجتماعي المائل في حده الأدنى ولتدبر مستقبله بحصافة ووعي.

وصف حريز للإجراءات اللغوية المباشرة وغير المباشرة لحكومات ما بعد الاستقلال (بما في ذلك إعلان اللغة الرسمية) بأنه "أقل القليل" ناجم عن أن حريز نفسه يدعو للغة القومية، لفرض العربية. فهو لا يرى في تلك السياسات الخطر الذي حاولنا الكشف عنه. ولكنه يدعو إلى تلازم تلك الإجراءات مع التكامل الاجتماعي "غير الملاحظ أو المخطط له والطوعي". والأقرب للمنطق أن تنسحب الدعوة إلى القبول الحسن للغة العربية "غير الملاحظ، غير المخطط له، الطوعي - بمعنى غياب الإكراه بدون أن يعنى ذلك الارتجال" إلى مجال التشريع أيضا، إلى ذلك البند الرئيسى الذى يحتل مقدمة الدساتير عن اللغة الرسمية.

جوانب من الصراع اللغوى فى السودان:

حين نتلمس بعض جوانب تاريخ الصراع اللغوى فى السودان فلا بد من الإقرار بسداد كلمة عالم اللغة بروزناهان:

"ما أحسبني، بالقطع، وأنا أتحدث إلى علماء لغة بحاجة إلى لجاجة حول النقطة القائلة أن لا شىء فى دراسة اللغة - حسب علمى - يزكى أيا من الخواص الداخلية لتلك اللغة، خواص الأصوات أو النحو أو القاموس حتى يرجح لها التأثير الغالب فى تحديد تاريخها الخارجى. فعلى أهمية هذه الخواص فى بعض الوجوه، فإن التأثير الذى تحدثه على

استخدام تلك اللغة يذكر بالكاد وهى فى موضع المقارنة مع التأثير الذى تحدثه الأدوار المتداخلة للقوى الاجتماعية والسياسية والعسكرية (26).

١- سياسة الاستعمار البريطانى اللغوية فى الجنوب:

كان مؤتمر الرجاف عام ١٩٢٨ هو "الجناح" اللغوى فى حملة السياسة البريطانية لفصل جنوب السودان عن الشمال بدءاً بفرض الإنجليزية بدل العربية لغة تفاهم مشتركة. ويصح بالفعل أن توصف تلك السياسة بـ "الحرب" وإن توصف إجراءاتها كـ "مواقع" لما اتسمت به من تخطيط مدعم بالحيل والتكتيكات (27). فقد رمى مؤتمر الرجاف إلى بناء "جبهة" فى وجه اللغة العربية فى الجنوب عن طريق تخفيض التكاثر اللغوى فى ذلك الإقليم بخلق مجموعات لغوية من لغات الجنوب العديدة وإنشاء أبجدية موحدة لها (28). ولأن مؤتمر الرجاف بدأ من إقرار بذيوع اللغة العربية كلغة مشتركة فى الجنوب، فإنه لم يستسلم حتى فى الحالات التى تقرر أن لا بديل فيها للعربية، إذ وصى بتدريسها - حيث لا مناص بأبجدية رومانية (29). وهذا إلى سياسة الأرض المحروقة العسكرية أقرب.

وانتهجت السياسة الإنجليزية لتوفير الأسباب الكفيلة بتأمين الجهة المناولة للغة العربية، في إطار مسعاها الانفصالي، إلى ضرب العناصر الأساسية التي مكنت للعربية أن تصبح لسانا مشتركا في الجنوب.

كان الجلابي هو حامل اللغة العربية إلى الجنوب منذ ١٨٧٨ (30). وبواقع احتياجات التبادل الاقتصادي منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وجد الجنوبيون في العربية لغة تفاهم مشتركة فيما بينهم من جهة ومع جماعة الجلالة القائمة بأمر التجارة وسطهم من الجهة الأخرى. ومن هنا سددت السياسة البريطانية سهامها نحو هذا "الجلابي" بإصدار قانون المناطق المقفولة لسنة ١٩٢٩. وقد سمي القانون مناطق جبال النوبة الشرقية والغربية وأجزاء كبيرة من المديرية الجنوبية كمناطق مقفولة. وحرّم القانون التجاري مع تلك المناطق إلا بتصريح خاص وفق قانون الجوازات لعام ١٩٢٢. وقلما كانت تعطى تلك التأشيرات للتجار الشماليين المسلمين (31).

وبروح الحرب تماما أقام الإنجليز منطقة خلاء على طول بحر العرب لمنع التداخل الاقتصادي (البحث عن المراعي وما يستتبعه من تبادل للمنافع التجارية) لعربان دارفور وكردفان مع أهل الجنوب. وقد أزيحت قبيلة الباندا دنقرو، ذات الاختلاط بأولئك العربان، إلى مناطق في أعماق

الجنوب. وأزيلت مدينة كافيا كتنق التجارية الإدارية من الوجود لقيامها كنقطة التقاء للجنوبيين والشمالين. وقد سويت منازلها مع الأرض لا يقطنها جنوبي (32).

عالج الاستعمار مسألة اللغة في الجنوب في محتواها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. إلا أنه - وبرغم التخطيط الحربي المتقن، لم ينجح في استئصال العربية. فقد كان "التطور التاريخي" - كما يقول حريز (33) - راجحا لصالح العربية. وقد نفّض الاستعمار يده من هذه السياسة في وقت لاحق نتيجة نضال مديد للحركة الوطنية. كان لـ "حاجيات التبادل الاقتصادي التي ستقرر بنفسها أية لغة للقطر المعني هي في صالح الأغلبية لتعرفها لفوائد العلاقات التجارية، لـ "التطور التاريخي" والقوى الناطقة باسمه والعاملة لأجله، القول الفصل في المسألة. لم تنتصر العربية لمزايا كامنة فيها، لسجايها من أصلها، ولكنها انتصرت لأنها كانت أداة ذلك التبادل الاقتصادي، لغة تلك الكنتاتين التي يقدم عليها المشترون طوعا ويتوسلون بما لقضاء حاجاتهم، ويحاجون "يفتح الله، يستر الله. فقد رجحت الأدوار المتداخلة للقوى الاجتماعية والسياسية العسكرية، في عبارة بروزناهان، لصالح العربية في واقع تاريخي متعين.

٢- معركة تعريب مناهج التعليم الثانوى ١٩٦٥:

يقف تعريب المناهج بالمدارس الثانوية عام ١٩٦٥ شاهدا على الشوفينية العامة للطبقات والفئات الاجتماعية التي تعاقبت على حكم بلادنا. فقد حرصت تلك القوى تباعا على إعلان اللغة العربية لغة رسمية بالدستور. واتخذت من هذا الإعلان أداة لحرب صليبية ضد لغات الجماعات القبلية والقومية الأخرى وفي الإقليم الجنوبي خاصة. وكانت الدعوة لتعريب تلك الجماعات القبلية والقومية نداء مقدسا. ولكن من المفارقة بمكان أن يتم تعريب مناهج المدارس الثانوية، وفي وسط الطبقات الحاكمة في الشمال العربي، نتيجة لنضال حركة المعلمين الديمقراطية (34) ضد مجمل سياسات أصحاب "النداء المقدس". فمؤتمر معلمى المدارس الثانوية (أبريل ١٩٦٥) هو الذى طرح مسألة التعريب، وهدد بالإضراب، إن لم تأخذ به الحكومة (35). وتم إنجاز التعريب بالمدارس الثانوية تحت ضغط المعلمين وبمبادرتهم فى تكوين لجان للتعريب من ذوى الخبرة. ولم تجدد الحكومة بدا من القبول.

يعدد د. حريز مأخذ شتى على عملية التعريب كمطلب قومى مشروع مستعان عليه بوسائل العلم وأدواته. فوزارة التربية لم تنشئ جهازا للتعريب فى الفترة ما بين ١٩٦٥، حين استجابت الحكومة لضغط

المعلمين، و ١٩٦٦. والمؤتمر الثالث لمعلمي المدارس الثانوية عام (١٩٦٧) هو الذي طالب الوزارة بتكوين قسم للتعريب. وحيث أن أضافت الوزارة مهام التعريب إلى صلاحيات قسم المناهج والكتب الذي تكون عام ١٩٦٧ (٣٧).

تبدو استجابة الحكومة لمطلب التعريب كمؤامرة صامتة لا تجدر بدعاة "النداء المقدس". وتزداد المفارقة غرابة إذا تذاكرنا أن الفترة ٦٥ - ٦٩ هي العصر الذهبي للشوفينية القومية، لرايات النداء الشيوعية، لاستئصال كل "مستورد"، لـ "جاهلية" كل العالم وكل القرن العشرين، للفتاوى المهجينة بأن تطلق زوجات الشيوعيين (و لم يسلم من ذلك مفكر إسلامي معارض مثل محمود محمد طه)، وإن لا يدفنوا في مقابر المسلمين.

كم جسيمة تلك الإساءة التي لحقت بالعربية حين جعل منها دعة "النداء المقدس" لسانا فردا لقطع طريق التقدم ولقهر الشعب. جسيمة تلك الإساءة لأن الذين عناهم أصحاب النداء المقدس بالقهر، هم وحدهم، ووحدهم، من أفصحت العربية من فوق نضالهم عن قدرتها أن تكون لسانا للتقدم، يصل التعليم بالوطن بعد أن تغرب لأكثر من نصف

قرن في زى لغة مستوردة. ومن المؤسف أن تصدق كلمة بروزناها على العربية، في طور تعريب التعليم، وهى لغة الأم بالنسبة للتلاميذ.

العربية كوسيط للتعليم:

أ) مناقشة لأفكار كتاب الحقائق الأساسية عن المسألة:

استند كتاب الحقائق الأساسية كل الحجج التي يمكن أن ترد في معرض الدفاع عن اللغة العربية كوسيط جامع مانع للتعليم في بلادنا بما في ذلك مناطق الكيانات القومية / القبلية بلغاتها المختلفة.

وسنعالج الرد على هذه الحجج بالاعتبارات التالية:

- (١) انفصال مسألة زحزحة اللغة الإنجليزية كوسيط للتعليم في الجامعات والمعاهد العليا وفي الجيوب التي تبقت لها في مدارس الإقليم الجنوبي عن المقاصد التي نتوصل إليها بإقرار اللغات المحلية كوسائط للتعليم في بيئاتها المختلفة. فلا علاقة لتحديد دور وحجم اللغة الإنجليزية - كلغة اتصال - في مؤسساتنا التربوية بأهلية تلك اللغات المحلية. ومن ثم فتحيز العربية على الإنجليزية أو أية لغة أجنبية أخرى كوسيط للتعليم لا ينسحب تلقائياً على اللغات المحلية ولا يبرر الانصراف عنها (38).

(٢) لا نرى في "رسمية" اللغة العربية، وهي الصيغة القانونية المضافة على العربية من الخارج، أى بمحض اختيار واضعى الدساتير (وهو اختيار موضوعى يعكس التوازن القومى وما ينطوى عليه)، نقطة بداية صالحة لمناقشة وسيط التدريس فى التعليم السودانى (39). ولسنا بحاجة للتوقف عند هذه النقطة التى عاجلناها فيما مضى.

(٣) استتباب اللغة العربية كوسيط قدم للتعليم فى مناطق غير المتكلمين بها فى غير الإقليم الجنوبى (عند القومية النوبية النيلية والجبيلة والفور والبجا الخ..). واقع تاريخى وليس قدرا تاريخيا لا نملك إزاءه صرفا ولا عدلا. فهو ليس الكلمة النهائية بشأن قيمة وجدوى لغات تلك الجماعات، وليس تحقيقا لنبوءة الحقائق الأساسية من أن معظم اللغات غير العربية فى السودان مقدر لها التلاشى تحت تأثير الظروف الحديثة. وينسحب الشئ نفسه على قيام العربية كوسيط للتعليم فى أجزاء لا بأس بها فى الإقليم الجنوبى (42). والموئل فى كل ذلك هو بيان ٩ يونيو، الذى اعترف بالخصائص المميزة للكيان القومى لجنوب البلاد، وما ينشأ فى أثره من استنتاجات بديهة. فالخصائص المميزة ليست

وقفا على الإقليم الجنوبي كما أن إقرار هذا التمييز يتطلب النظر
الجدى في كافة المواعين التى تعبر عنه، واللغة فى رأس تلك
المواعين.

يقول واضعو كتاب الحقائق الأساسية بأهلية اللغة العربية كوسيط
جامع للتعليم لأن اللغات المحلية تفتقد الخلفية الثقافية الغنية والتراث
المكتوب، ولذلك كان استخدام تلك اللغات كوسائط محدودة جدا
ومحصورا فى السنتين الأولى فى التعليم على خلاف العربى الذى يتمتع
بخلفية ثقافية عالية القدر (43).

ليس من العلم فى شىء استعداد واضعى الكتاب البت الحاسم
المعجل فى غنى أو فتر تراث لغات غير مكتوبة باعترافهم. ومن الجانب
الأخر فليس ميزة الجهل بأن بعض اللغات مثل التبادوى (البجا)، التى
ربما حسبها واضعو الكتاب فى عداد الموتى، قد كتبت بأبجدية رومانية
منذ أن بدأت دراستها فى أوائل القرن التاسع عشر (44)، كما أن تجربة
ومصير لغة كالهنگارية تكذب النتيجة التى توصل إليها واضعو الحقائق
الأساسية. فقد شاركت الهنگارية لغاتنا المحلية المقدمات (عدم التدوين،
الفقر الثقافى، ونقول بالأخيرة جدلا) دون أن تقع فى النتيجة التى
اعتمدها واضعو الكتاب. فقد تطورت فى القرن التاسع عشر من مجرد

لغة شعبية وفلاحية لتصبح وسيطا للعلم والثقافة وبوتائر معجلة، فبفضل
صحوة القوم الثقافية، تطورت الهنغارية لتحل محل اللاتينية والألمانية
كلغى ثقافية، وأضافت مقدار ١٠٠٠٠ كلمة إلى قاموسها في أقل عقد
من الزمان. وقد انبنت تلك الإضافة، في الأساس على جذور من اللغة
الهنغارية ذاتها (45).

وتتسم بقية حجج الحقائق الأساسية بتعسف ومحدودية غريبتين:

١- فهي مثلا توازن بين العربية واللغات المحلية بطريقة "أما هذه أو
تلك": أما أن تسود العربية وتزهق كل لغة محلية أخرى، وإما أن
تسود اللغات المحلية ولا يبقى للعربية من دور أو مقام. فواضعو
الكتاب يقولون بأن التشديد على فردانية كل لغة محلية يعوق
التطور الاجتماعى إذ يعمق الانقسامات القبلية ويقطع طريق أية
مساهمة مثمرة في الحياة العامة على مستوى أكبر من الحدود
القبلية وما يترتب على ذلك من جحود لفرص الفرد من إقامة
تماس اجتماعى وثقافى خارج دائرته الشخصية المحدودة (46).

يسجن واضعو كتاب الحقائق الأساسية أنفسهم في قفص من
صنعهم. فالعربية - بمقتضى احتياجات التبادل الاقتصادى الموضوعية
والقبول الحر - أداة للتوصيل والتلاحم الاجتماعيين من غير أن يترتب

على هذا مصادرة اللغات المحلية. وبلا تزيد على ما ذكرنا آنفا فإن التماس الاجتماعى سيصاب فى الصميم أن جحدنا حق الكيانات القومية والقبلية فى استخدام لغاتها المحلية وأحللنا العربية لغة رسمية بالإكراه. ففى ذلك مدعاة للانكفاء اليائس على الخصوصية من جانب تلك الكيانات، وعلى اعتقال نفسها فى دائرة شخصيتها المحدودة. فعلاقة العربية واللغات المحلية ليست تناحرية تفضى إلى منتصر وخاصر. فهما فى تلازم الوحدة من خلال التنوع.

٢- وتمسك تلك الحجج أيضا بملايسات قائمة على واقع راهن لتجعل منها وقائع مخلدة. فهى ترى أن اتخاذ العربية كوسيط للتعليم سيفتح أمام الطالب الجنوبى الفرص لمتابعة تعليمه فى مدارس الشمال ولمنافسة زملائه الشماليين، كما سيتيح له العمل فى الشمال. إن وفود الطلاب الجنوبيين بهذا الحجم للتعليم فى الشمال مردود إلى ضعف البنية التعليمية فى الجنوب. ولا أحسب أن عاقلا يفترض سرمدية هذا الضعف (47). وسيبدو مستقبل التعليم فى الجنوب حالكا بالفعل لو افترضنا أنه سيظل بلا جامعة ولا معاهد مهنية وفنية. وأن هذه المؤسسات ستظل حكرا خالصا للشمال. ومما له دلالة بالغة أن يردد نفس هذه الدعوى

مؤتمر التعليم بجوبا (48). (يوليو ١٩٧٢) بعد انقضاء حوالى عشر سنوات على صدور الحقائق الأساسية. وفي الحق تكتسب الحجة وجاهة إذا كانت سليمة ومقنعة بعد مرور كل هذا الوقت، حيث ما يزال وفود الطلبة إلى الشمال ضرورة وهيكل التعليم فيه على ضعفه. ولكنها - بالجدل - وجاهة قاتلة. وجاهة تلغى نفسها بنفسها.

ويستصعب واضعو كتاب الحقائق الأساسية تجهيز مقررات وكتب مدرسية في حوالى ٥٠ لغة محلية للإقليم الجنوبي حتى لو قبلوا استخدام تلك اللغات في السنتين الأول من التعليم (49). وهذه دعوى لأبطال التفكير في مستقبل ديمقراطى منسجم لبلادنا باسم شح الإمكانيات المادية والفكرية. أن نلغى مستقبل إمكانيات وطننا، البالغة التنوع والتعقيد، خشية "تجاوز بنود الصرف" إن يصبح الفقر مسلمة أساسية لأية خطة تتجه لبناء الوطن. لا أحسب أن ثوري روسيا قد أجروا مثل هذا الحساب المنطوى على فقر الخيال وهم يصدرون وثيقتهم عام ١٩١٧ عن حقوق القوميات غير الروسية وأهلية لغاتها لكي تكون وسائط للتعليم والثقافة وغيرهما. ولا أحسبهم قد قدروا آنذاك أن بجمهورية داغستان القوقازية وحدها ما يربو على ٣٠ لغة يتحدث بها ما لا يزيد

عن مليون نسمة. لقد انتهت جمهورية داغستان الآن إلى اعتماد ٧ لغات محلية كوسائط للتعليم ومنها لغة الأفار التي يتكلم بها ٢٠٠.٠٠٠ نسمة (50). لقد بدأ ثوريو روسيا بالفعل من فقر بلادهم ليعثوا وطنًا متناغمًا ورافها، لا ليجعلوا منه مسلمة أبدية تشبه المأثرة.

ويثير واضعو الحقائق الأساسية اعتراضًا فنيًا على اتخاذ اللغات المحلية للتعليم. فهم يرون أن التلاميذ الذين لم تتخذ لغتهم المحلية وسيطة للتدريس في منطقة ما سيضطرون لتلقي معارفهم بلغة محلية أخرى، أي بلغة أجنبية عليهم، ومن ثم يتعرضون لدراسة ثلاث لغات (المحلية الأجنبية، العربي، الإنجليزية) وهو في سنين تكوينهم الأولى مما لا يستقيم وأصول التربية (51). والاعتراض مقبول شريطة أن نستبعد الإنجليزية كلغة ثالثة من سنين التكوين الأولى بحيث تدرج في موقع ملائم من مراحل التربية كلغة اتصال عالمي. ومع وجاهة الاعتراض إلا أنه من الطبيعي أن لا نتصور أننا إزاء طريق "مفروش بالورود..." والحلول الكاملة إذا اخترنا اللغات المحلية كوسيط للتعليم. فنحن بهذا الاختيار لا نتلاءم مع اعتبارات سياسية أتينا عليها فيما مضى وحسب، بل مع مقتضيات تربوية (ولسنا على كل حال ممن يعتسف الانفصال بين التربية والسياسة وليس قبولنا بذلك إلا من باب الإذعان جدلاً) استدعت

منظمة اليونسكو كى توصى بأن يبدأ كل تلميذ تعليمه الرسمى بلغته
الأصلية، وأن يواظب على تلقى ذلك التعليم بتلك اللغة ما سمحت بذلك
اللغة نفسها وكتب مواد التدريس (52). ولليونسكو وخبراء التربية فى
ذلك جملة من الأسانيد ليس هنا مقام الخوض فيها. ستقتضى ظروف
مادية وتربوية مختلفة أن يتلقى عدد لا بأس به من تلاميذ الكيانات القبلية
/ القومية عندنا التعليم بغير لغتهم الأصلية. وسيلاقون عنتا وضيقا من
جاء تعدد اللغات ولكنه عنت ناجم عن الحل الصائب الوافى بمقتضيات
سياسية وتربوية غر منكورة (53). والمستقبل، والمستقبل الرهين بالتقدم
والتجدد الديمقراطيين لوطننا، وحده كفيل بتقليص كل ذلك شيئا فشيئا.
فباستبعادنا اللغات المحلية وإقرارنا بالوحدانية للعربية إنما نركب الطريق
الخاطئ ونتجنب جادة عمران بلدنا وصيانة وحدتها من واقع تنوعها، بل
ندير وجهنا عن مقتضيات تربوية راجحة. وستعانى أجيال من التلاميذ
العنت والضيق بما يفوق ما يعترض عليه واضعو كتاب الحقائق الأساسية.
وسيكون عنتا وضيقا وخيما ومقيما. يورث بلادنا الشقاق اللجاجة
ويطمس إمكاناتها ويسم وجهتها التربوية بالممالة والعقم. إذا كنا أمام
خيارات وضحايا فلا أقل من الخيار المتطابق مع الديمقراطية المنسجمة
لعمران الوطن وضحايا الطرق الصائبة بدلا عن الضحايا المستديمين

لحلول التسهيل والتسهيل القائمة على بؤس الحال الراهن لتكرسه مصيرا متصلا للوطن.

(١) اقتراح بمخرج:

وتبعا لذلك فنحن نقترح

(١) أن تقرر اللغات المحلية كمواضع للدراسة كل في بيئة المتحدثين بها، وأن يطرء تطويرها بطرائق العلم حتى تحل مكان العربية كوسيط التعليم مرحلة أثر مرحلة، مع الإبقاء على اللغة العربية كمادة دراسية منذ بداية السلم التعليمي. ومن شأن العلم وحده، واعتبارات سياسية وتربوية - لا يمكن التنبؤ بها الآن - أن يحدد اللغات المحلية التي ستعتمد كوسائط مستقرة للتعليم.

(٢) أن تأخذ الأسبقية المميزة في هذا الاتجاه لغة كالدينكا (يتحدث بها ١١% من السكان) باعتبار أن أهم قسمات الوضع اللغوي في السودان، بجانب التعدد اللغوي، هو الازدواج اللغوي كما سلف بيانه. وأن ندرج في هذه الأسبقية كل لغة ذات ثقل سكاني ملموس.

(٣) أن يجرى تطوير جدي للغة العربية على النحو الذي فصله حريز (54) بقصد تلاؤمها مع أصوات وإيجاءات اللغات المحلية الأخرى.

وأن ننمى إمكانات الأبجدية العربية بالقدر الذى يؤهلها لترمز
للأصوات التى ليس أصلا فيها والموجودة بتلك اللغات. لقد بدأ
خليل عساكر ويوسف الخليفة جهدا مقدرا فى هذا الميدان على
مطلع الاستقلال إذ استطاعا تطوير الحروف العربية لكتابة بعض
لغات الجنوب كالدينكا والزاندى. وهو مسعى ضرورته ماسة
لسداد اقتراحاتنا السابقة من حيث توحيد مسار الكتابة وغيره.
(٤) أن تكون لطالب محو الأمية الخيار فى تعلم لغته المحلية أو العربية.
ومن شأن ذلك أن يسقط الاعتقاد المائل للرسوخ، والذى يربط بين
محو الأمية وتعلم اللغة العربية. ورد عن اختصاصيين فى محو الأمية ما
يلى:

"لغتنا القومية العربية تعامل بطرق شتى والكلمات تحمل معان
متنوعة وتختلف فى استعمالها باختلاف الأقاليم والمناطق فهناك جيوب لا
تستعملها مطلقا وهناك من يستعملونه قليلا مع لهجتهم المحلية، هذا إلى
جانب من يتحدثون بها. وهكذا نجد أنفسنا أمام هذا التباين الذى
يستدعى التأمل والدراسة. أما أولئك الذين لا يتكلمون العربية، هل
نعاملهم كمعاملتنا لم يتكلمونها؟ (55).

خاتمة

ليس من صلاحية أى كائن أو جماعة أن يشر - بوعى أو بغيره - باستئصال لغة ما فى عصر الأنوار الاشتراكى. وليس مهما أن تتوصل إلى ذلك بنص دستورى حول رسمية لغة ما، أو بادعاء واقعية خلو إلا من الفقر المحض والمخلد للأداء والخيال، أو بالتشويش والإهمال. إن الاشتراكية تراث أفضل ما فى الديمقراطية البرجوازية فى مسألة اللغات، وتستعين بالعلم والوفرة لكى تتخطى بقايا الحزابات القومية وحلول الأمر الواقع القائمة على الإدقاع المادى المائل. فالديمقراطية البرجوازية التى تنكبت الاستقامة والانسجام فى مسألة اللغات، تلاحقها الآن لعنة القمع الذى فرضته على لغات بذاتها. فقد ضمت فرنسا مقاطعة بريتانى فى القرن السادس عشر. ودأبت فرنسا على استئصال تراث المقاطعة السلتى، وحظرت لغتها عن ناشئها فى المدارس ونصبت اللافتات التى تمنع الحديث بها. وما أجدى كل ذلك شيئا، فأحفاد المقاومين البريطانيين يواصلون الآن تسديد اللعنة على فرنسا:

بغير اللغة البريطانية

ليس ثمة بريتانى

دعنا لا نتكلم حتى عن بريتاني

يقولون في فرنسا أن كل شيء ينتهي إلى أغنية. لكن عناصر
الإنسان البريتاني الموءودة، التي تفصح عن نفسها بتلك الكلمات، ربما
عززت قولاً آخر: كل شيء يبدأ بأغنية (56).

• ليس من النباهة في شيء أن نفكر في مسألة اللغة والوطن ونحن قيد
إمكانياتنا الشحيحة وحزازاتنا الدفينة واستعلاءاتنا الفجة.

• فالوطن ليس "سوقاً قومياً" تتوحد فيه العملية والجمرك واللغة لأن
الذهنية الرأسمالية تريد مضماراً واسعاً لخيول الربح والربا والشيل.

• الوطن ليس دولة تتوحد فيها لغة الفرمانات والأوامر لكي تصبح
الرعية على بيئة من طغيان الولاة والبيروقراطيين.

الوطن هو هذه الشعوب والقبائل التي ترنوا إلى السعادة والتكامل.
وليس ثمة لغة لم تساهم في هذا الحزن الكثير والشوق الجليل.

وهو هؤلاء الناس الخارجون من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية.
وليس ثمة لغة لم تلامس هذا المسعى الكريم. وكل لغة تكره على الغياب
عن هذا الكونشيرتو ستتحوّل إلى الاغتياب والنميمة. كان بدء

اضطرابات ١٩٥٥ الدموية في الجنوب برقية بلغة الأشولي (57): إشارة في الظلال للشر.

أفكار لاحقة:

(١) بين الحكم الذاتي في العراق ورصيفه السوداني:

قال عزيز محمد أن سلطات الحكم الذاتي للقومية الكردية في العراق وضمانات المحافظة عليه جاءت دون ما اشترعته قوانين الحكم الذاتي المماثلة ورصيفه السوداني على وجه التعيين (النهار ٢٤ / ٤ / ١٩٧٤). والمجال، علاوة على حدود معرفتنا، لا يسمحان لنا بأكثر من مضاهاة موقف كل من القانونيين من مسألة اللغة بحسبانها سلطة وضمانة للحكم الذاتي. جاء في بيان آذار (مارس) ١٩٧٠، الذي أعلن موجهاً الحكم الذاتي للأكراد، ما يلي:

"تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية الرسمية في المنطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية، كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون".

على ضوء مناقشتنا في صلب المقال، ومع تحفظنا تجاه جوانب من هذه الصيغة العراقية نفسها، وحذرنا من البون التقليدي القائم بين الأقوال والأفعال في أنظمة البرجوازية الصغيرة العربية، واعتبارنا لفروق الوضع اللغوي بين الأكراد وبين الجماعات القومية / القبلية في الجنوب، نستطيع الجزم بأن عزيز محمد قد جانبه التوفيق في اعتقاده هذا.

(٢) موقع اللغة ومؤشراتها خلال أحداث ٢ يوليو ١٩٧٦:

- بين كتابة هذا المقال وطبعه خرجت مسألة اللغة من حالة الكمون لاتصالها بأحداث ٢ يوليو ١٩٧٦ التي صارت فيها قوى للمعارضة السودانية حكومة نميري في حملة انطلقت من مواقع من ليبيا. ولذا سميت الحملة في صحف الحكومة بـ "أحداث المرتزقة". فقد استخدمت اللغة خلال تعقب عناصر الحملة المهزومة للتفريق بين المواطن وبين الأجنبي المرتزق. كانت السطور الدالة تحت الصور في الصحف تقرأ: أدعى هذا المرتزق أنه لا يفهم كلامنا (الصحافة، ٨/٧/١٩٧٦) وكان مذيع التلفزيون يؤشر على معتقل أو آخر قلئلاً: هذا لا يتكلم العربية. وقد صدقت كل محاذيرنا عن الشيوفينية العامة لـ "ود العرب" والحال هذه. فقد ضاق عند "ود العرب" تعريف المواطن السوداني ليصبح هو الشخص الذي يتحدث العربية،

• أى هو ذلك الجزء من الكل (الدولة) الذى يتكلم بالعربية لا غيرها
وفقا لنصوص الدستور. وساهمت السلطة المخلوعة وأعلامها المفرغ
من كل معنى بالقسط الرئيسى فى استشارة تلك الشوفينية العامية
والهاجما.

• قال بعض مواطنى قرية العجيحة، الذين ألقوا القبض على بعض
مسلحي الجبهة الوطنية المعارضة، إنه ليس هناك ممن ألقوا القبض
عليهم سودانى واحد فكلهم يتحدثون لهجة غير مفهومة. وقد رد
أولئك المواطنين التزام من قبضوا عليهم الصمت لأنهم لا يفهمون
الأسئلة فى سهولة وكذلك لا يريدون فضح سر بلداتهم الأصلية
(الأيام ٦ / ٧). وقالت مذيعة لامعة تعرضت للحجز بواسطة بعض
مسلحي الجبهة الوطنية أن من بين أولئك "اثنان سودانيان واثنان
سودانيان واثنان لا ينطقان حرفا عربيا" (الأيام ٧ / ٢٠). وقد فات
على "ود العرب" أن العربية لسان أكثر من دولة وطنية من بينه لبيلا
التي زعمت الحكومة اشتراك بعض مواطنيها كمرتزقة فى الهجوم.
وجرى بذلك استدراك اقتضى دخول اللهجة العربية الليبية ضمن مل
يمكن الاستدلال به على المرتزق الأجنبى (الأيام ٦ / ٧) والصحافة
(٧ / ١٠).

• ولقد بدأ في بعض ما نشر في الصحف على تلك الأيام ما يوحى بالمطابقة بين اللغة العربية، التي أصبحت اللغة الوحيدة للسودان، وبين لهجة أو لهجات عربية سودانية بعينها. ففي سياق مقال مخصص للبرهنة على أن مسلحي الجبهة الوطنية مرتزقة أجنب ورد أن صبي القى عليه القبض سئل عن دوافعه للاشتراك في الهجمة فأجاب:

- خالى أجرتى وجابنى قال أخى أشتكل مآه (الأيام ٦/٧).

كما كتب أحدهم صورة قلميه من وحي الأحداث سماها المهمة والتحالف وفيها يسأل المرتزق محمود (الذى حضر

من البعيد البعيد) قائد مجموعته بقوله:

- مولانا زول ده بقولى جكتور نكتلى.

- اقتلود، اضربوه، دكتور ترا ولا بلبس زى ده.

وبالرغم من أن الصورة من وحي الأحداث إلا أن اختيار الكتاب لهذه اللهجة العربية السودانية الواسعة الانتشار بغرب السودان لغة لشخصه قد حدد رأيه الواعى أو غيره في اللهجة العربية التي ينبغي للسودان أن يتحدث بها.

• بينما كانت مسألة اللغة تقسم بلادنا إلى عرب فصاح وعجم رطانة لم ينس مثقفو الردة امتيازاً واحداً من امتيازاتهم. فقد مارسوا مثلاً عجمتهم بلا تعقب. خرج بعضهم من تبطله ليحيط بالأحداث وملا بساتها بحماسة مضللة. واضطروا - كالعادة - للاستعانة بالإنجليزية في ذلك المسعى بغير حاجة واضحة. فما المعجز في ترجمة "زا أنبر ديكتبل مان"، التي قال محمد التوم التجاني إن الصحافة الغربية تصف بها القذافي؟ ومن الصدف الدالة أن يورد عبد الله رجب أيضاً كلمة "المافريك" التي تصف بها نفس الصحف القذافي. أليس "من واقعنا" اسماً مناسباً للعدو الذي اقتحم صحن الدار؟ كما وصف عبد الله رجب عناصر الجبهة الوطنية بأنها "ديسبليسد بيرسونز". العجمة التي تورد أبناء الشعب البسطاء موارد الهلاك، هي نفسها التي تعطي بعض مثقفيهم إحساسهم بذاتهم وامتيازاتهم.

• على ضوء أحداث ٢ يوليو اتصلت مسألة اعتبار التباين اللغوي في السودان مباشرة بحقائق العدالة البسيطة. فعن طريق ذلك الاعتبار توفر للمواطن أمنه وانسجامه في وطنه فلا يتعرض للملاحقة ولا تحد حريته إجمالاً لأنه يعثر في العربية أو لا يتحدث بها إطلاقاً مثل أشخاص تتهمهم الدولة في شأن أو آخر. لقد أشهرت شوفينية "ود

العرب " بينة اللغة فوق الرؤوس أثناء أحداث ٢ يوليو. وبالفعل
تضرر مواطنون سيقوا إلى معسكرات الاعتقال التي أطلقت فيها
السلطة كل سعار غوغائيتها ونزعتا الانتقامية المشوبة بإحساس
عميق مرير بالفشل والفرع. وبقي مواطنون آخرون يتمنون أن لا
يخونهم لساكنهم أو يدل عليهم. فاعتبار التباين اللغوي، وإعادة النظر
في كل الصيغ الدستورية والقانونية التي عاجلته، بما ينفي أى امتياز
عن أية لغة وطنية (بما في ذلك امتياز الرسمية)، يتصلان الآن بالحقوق
الأساسية للمواطن أن يتحدث لغته وهو آمن، وأن لا يبدأ الاتهام من
لغته لينتهي عنده.

٥) كيف ينشرون العربية في الجنوب.

بعثت طالبات الصف الثالث بمدرسة جوبا الثانوية العليا بهذه
الرسالة إلى جريدة الأيام (١١ / ١٠ / ١٩٧٦):

"نحن طالبات الصف الثالث بمدرسة جوبا الثانوية العليا للبنات
وامتحانات الشهادة السودانية على الأبواب، ولا تعلم حتى الآن ما هي
المواد المقررة علينا في مادة اللغة العربية، وذلك لعدم وجود الكتب،
ناهيك عن معلم المادة نفسها والذي أصبحنا نمنى أنفسنا بوصوله بين ليلة
وضحاها.

كما تعلمون فإن الشهادة السودانية لا تمنح ما لم ينجح الممتحن في اللغة العربية، الشيء الذي يدفعنا إلى اليأس والقلق على مستقبلنا ولا ندرى ماذا نفعل. إننا نرى فيها لساناً في السودان
وإننا مع ذلك لم نفقد الأمل بعد. ونناشدكم باسم الثورة التي لم تألوا جهداً إلا بذلته. وإننا لعلی ثقة بأن إخواننا مدرسی اللغة العربية بشمال القطر لن يتخلوا عنا، ولو تطلب ذلك توضيحهم أو تطوع أحدهم. هذا بعد أن علمنا أن الوزير الإقليمي للتربية قد طلب مراراً معلمين من وزارة التربية بالخرطوم ولكن دون جدوى..."
مسكينة أيتها العربية، حتى نشرك لا يحسنونه!

حواشي

(١) Sayed Hamid Hurreiz: Linguistic Diversity and Language Planning in the Sudan

وستكرر الاستعانة بالمرجع أعلاه بالاختصار التالي: Sayed

(٢) Sayed p. 4

و
Ministry of Information and Labour: Basic Facts about the Southern Provinces of the Sudan, Khartoum, 1963, p. 33

ونشير له في هذه الحواشي بـ Basic Facts وفي متن البحث بـ الحقائق الأساسية.

(٣) Directions p. 15

(٤) انظر باب العربية كوسيط للتعليم من هذا البحث.

(٥) Directions p. 15

(٦) Sir Anaye, Nile Mirror, Feb. 1974

(٧) سر أناي، مجلة الخرطوم، إبريل ١٩٧٢.

تساءل سر أناي في مقالة له بـ Nile Mirror في يناير ١٩٧١،

وفي سياق تفتيشه عن اللغة الصالحة لجنوب السودان، إن كانت

الإنجليزية تحمى الثقافة الأفريقية، وكانت أجابته بالنفى المؤكد. وفي مقالة فبراير ١٩٧١، وفي مقام تفضيله للسواحيلية في الجنوب على ما عداها ازدري الإنجليزية ورأى فيها لسان من مارسوا سياسات التفوق العرقي... الخ.

Directions p. (٨)

Joseph Oduho and William Deng: The Problem of (٩)
the Southern Sudan, Oxford 1963, pp. 14,35,43,47

Lenin: Liberals and Democrats on the Language (١٠)
Question in On Literature and Art: Progress Publishers,
Moscow 1967.

Lenin: Is a Compulsory Official Language needed? (١١)
In op. Cit., pp. 94,96.

(١٢) سعيد محمد أحمد، جريدة الصحافة، ٥ سبتمبر ١٩٧٢. وهذا مرجع كل إشاراتنا الأخرى إلى سعيد في المتن.

Basic Facts, p. 54 (١٣)

(١٤) ورد عند سعيد هذا القول: "لا أود أن أقول بأن كائنا من كان يستطيع أن يرض أى لغة على أية مجموعة بل أن المسألة إقناع واقتناع وحجج يبقى الأقوى منها ويسود." مرة بعضا القوانين ومرة بشراك الإقناع. انج يا منطق فقد هلك "سعيد".

Lenin: Critical Remarks on the National Question: (١٥)
The Rights of Nations to Self-Determination, Progress
Publishers, Moscow 1974, p. 9.

ويضيف لينين بأنه وبرغم وجود ٣ لغات رسمية في سويسرا فإن
المشروعات المطروحة لاستفتاء جماهيري تطرح بخمس لغات أى باللغات
الرسمية الثلاث وبلهجتين من لغة الرومانس. وهاتان اللهجتان، حسب
إحصاء ١٩٠٠، يتحدث بهما ٣٨,٦٥١ نسمة من مجموع سكان
سويسرا البالغ عددهم ٤٤٣,٣١٥,٣، أى ما يزيد فلا بد عن واحد في
المائة. نفس المرجع الصفحات ٢٨ و ٢٩.

(١٦) وبذكر هذين المثالين استحضر الرثاء الذى نعى به الدكتور عبد
الله الطيب ضياع الحرف العربى من لغات بعض الجمهوريات الإسلامية
فى الاتحاد السوفيتى، وقد غاب عن الدكتور عبد الله أن أخذ تلك اللغات
بالأبجدية الروسية معزو بالدرجة الأولى إلى قعود الأبجدية العربية عن
الإحاطة والوفاء بحملة من أصوات تلك اللغات. فقد كان على تلك
اللغات أن تجانب الدقة فى كتابة أصواتها أن استمرت فى الأخذ بالأبجدية
العربية وتمدر عددا من أصواتها التى لا مقابل لها فى العربية أو أن تأخذ
بالأبجدية الرومانية. فبدافع وشيعة الإسلام والعربية كان فى الصومال
الميل للأخذ بالأبجدية العربية. إلا أن تخلف علم اللغة، وطلاقه مع

التطور، لم يدعاً للصومال غير خيار الأبجدية الرومانية. ومن المفارقة أن تتجه الصومال للانضمام للجامعة العربية عشية قرارها باتخاذ الأبجدية الرومانية - لا العربية - لكتابة لغتها. والعارف باللغة، عبد الله الطيب، الذى احتل كرسي اللغة العربية وعمادة كلية الآداب بشكل سمرمدى، يرتكب ما يشبه الجريمة حين يدور علم اللغة فى إطار الفقه التقليدى الوصفى عاجزا عن تفجير إمكانات العربية بوسائل العلم المستنجدة. فتلك الشبهة قفر حتى من ذلك لكى يرثى عبد الله الطيب المقدسات ويلعن الأولين والآخرين أعداء الدين الصليبيين حتى لو اقتضاه ذلك أن يحمل معوله مع الهادمين. معوله على الإطلال ولسانه فى أثرها.

Basic Facts, pp. 33, 34. (١٧)

Armstrong, R.G.: Vernacular Language and Culture in Spencer, J. (ed.), Language in Africa, Cambridge 1963, p. 67. (١٨)

(١٩) التليفزيون حقائق وأرقام، قسم العلاقات العامة والبحوث، ١٩٧١، ص ١.

(٢٠) على أحمد سليمان، تعريب دراسة العلوم الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم، مجلة الاقتصاد، جمعية الاقتصاد بجامعة الخرطوم، المجلد الأول، العدد السادس ١٩٧٣.

(٢١) لينين: حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية، موسكو ١٩٦٩،

ص ٤٥٩.

(٢٢) Sayed. P. 8

(٢٣) Op. Cit. p. 30

(٢٤) Op. Cit. pp. 27. 28

(٢٥) يكتب حريز: أنا لا أدعو إلى استئصال اللغات المحلية ولست

أجدهن قيمتهن الثقافية واللغوية الأساسية. "نفسه ص ٣٦" غير أن

هناك المستأصل والجاحد. فحريز نفسه لا يرى في تلك اللغات المحلية

إمكانية اتخاذها وسيطا للتعليم في بيئاتها المختلفة، نفسه ص ٤٢. أليس

هذا جحودا للقيم الثقافية واللغوية الأساسية لتلك اللغات؟

(٢٦) Broshahen, B. F. Some Historical Cases of

Language Imposition Spencer J. (ed.) p. 15

Sayed, p. 20. (٢٧)

op. cit. p. 12. (٢٨)

op, cit. p. 22 (٢٩)

op. cit. p. 24. (٣٠)

op. cit pp. 15, 46. (٣١)

op. cit pp. 14, 15. (٣٢)

op. cit p. 26. (٣٣)

(٣٤) تصدى معلم شيوعى للتسويات التى كانت تحاط بها مسألة تعريب المناهج الدراسية ووصف المشاكل التى تحيط بعملية التعريب وزحزحة الإنجليزية كوسيط للتعليم فى المدارس الثانوية، بأنها مشاكل حقيقية وقابلة للحل ولا يصح أن تكون تكأة لمعارضة التعريب. الفجر الجديد، العدد الخامس، يناير ١٩٥٨.

Sayed, p, 55. (٣٥)

تحت قيادة الشيوعيين والديمقراطيين أرسل مؤتمر معلمى المدارس الثانوية (أبريل ٦٥) هذه البرقية إلى وزير التربية والتعليم: وزير التربية والتعليم، الخرطوم.

يؤيد مؤتمر معلمى المدارس الثانوية المذكورة التى تناولت التعريب وتطوير الأداء التنفيذية من ضمن أشياء أخرى، والتى رفعتها نقابة المعلمين. ويناشد المؤتمر وزارة التربية والتعليم أن تتخذ خطوات سريعة لتنفيذ المطالب المذكورة أعلاه. قف. يطالب المؤتمر برد حاسم وعاجل خلال أربعة أيام اعتباراً من ٢٥ أبريل ١٩٦٥. ونؤكد أننا إذا لم نلتق رداً فسيمتنع المعلمون عن تصحيح امتحانات الدخول للمدارس الثانوية وسيوقفون عن العمل حتى تجاب تلك المطالب.

الترجمة عن النص الإنجليزي:

Sayed, pp. 38, 40, 41. (٣٦)

op. cit. pp. 38, 39 (٣٧)

Basic Facts, p. 34 (٣٨)

op. cit.. p. 34 (٣٩)

op. cit. p. 34 (٤٠)

op. cit. p. 33 (٤١)

Directions, pp. (٤٢)

Basic Facts, pp. 33, 44 (٤٣)

Anderezewski, B. W.; The Study of the Bedauye (٤٤)

Language, the Present Position and Prospects p. 4.

وما يحملنا على هذا الاعتقاد أن واضعي Basic Facts قد ردوا
كتابة بعض لغات السودان من غير العربية إلى جهود الإرساليات
التبشيرية. والمعلوم أن منطقة البجة لم تقع أبداً في إطار العمل التبشيري
الحديث.

وإجمالاً، حتى تقوم مكانة الأبجدية من اللغة بشكل أكثر إنصافاً
للغات المحلية، نتساءل: ما أجدت المروية، أقدم لغات الحضارة السودانية،

أبجديتها، التي كفتها بصمت على لوحات الآثار، بينما عاشت اللغة النوبية على لسان أهلها حتى يومنا هذا حتى بعد أن تقشرت من الأبجدية الميروغليفية التي كانت تكتب بها على العهد المسيحي في السودان؟

Spencer, John; Language and Culture in Spencer, J. (٤٥)
(ed.), p. 34

Basic Facts. (٤٦)

(٤٧) جامعة في جوبا! هاهي تتحقق! حمدا لله!

Directions p. (٤٨)

Basic Facts, p. 34 (٤٩)

Melinsky M. Soviet Literature: Problems and (٥٠)

People, Moscow 1970, p. 338

Basic Facts pp. 34, 35 (٥١)

Bull (٥٢) يسحب.

(٥٣) تطرق عليو محمد لهذه المسألة وهو يناقش مسألة البحث عن لغة

مشتركة والتعليم في نيجيريا. فهو يرى أن يخضع استخدام لغة ما في

منطقة متعددة اللغات لمقاييس النقع والمنقعة. فمثل هذه اللغة لا يلزم أن

تكون غالبية في تلك المنطقة وحسب، بل أن تكون معروفة للناس بعامية

ومستخدمة بواسطة معظمهم. وقد لاحظ عليو تناقض هذا الاقتراح مع

قناعته أن يتلقى كل تلميذ علومه بلغته الأصلية. إلا أنه يرى أن ذلك تناقض في الظاهر "فهنا مسموح للممارسة أن تسبق التنظير، فاختيار أحد اللغات دون الأخرى قد تنطوي على قرار سياسى ولكن مثل هذا القرار سيلقى قبولا حسنا من الناس إذا عرض لهم في مقتضياته التربوية.

وبالنسبة للمناطق التى يصعب فيها اختيار لغة مقبولة كما فى بعض المدن، فهو يرى أن يجرى التعليم بكل اللغات الرئيسية السائدة، وأن يكفل للأباء حق إرسال أبنائهم للمدارس التى تعلم باللغة التى تروقههم. وبذا ينتفى الإكراه. ويقول عليو أن ذلك أمر سهل. فمعظم الأطفال فى المناطق المختلطة اللغات يبدأ بأفعال فى تعلم اللغة الغالبة فى المنطقة للضرورات المعروفة حتى قبل قدومه للمدارس.

"ولهذا السبب تبدو لى الأخطار النفسية المزعومة حول تعلم لغتين فى وقت واحد مبالغة نوعا ما. فليس بدعة فى الأوضاع ذات اللغات المتعددة أن تجد أناسا متمكنين من لغتين أو أكثر من اللغات المحلية كجزء من لوازى العيش، ومن واجب مدارسنا أن تشجع وتيسر لهذه العملية الطبيعية.

(للإمام أكثر بأفكار عليو محمد أنظر مجلة نيجيريا التى تصدرها وزارة الثقافة النيجرية باللغة الإنجليزية، العدد ١١٠ - ١٢٢، لسنة ١٩٧٤).

لاختلاف وضعنا عن نيجريا قد تبدو ملاحظات عليو للقارئ المتعجل مما يدعم دعاء أن تكون العربية وسيط التعليم الجامع المانع حيث أن العربية هي اللغة المشتركة بين معظم تجمعاتنا القومية / القبلية. إلا أن ذلك القارئ ينسى في هذا الأثناء أن عليو هنا يبحث عن مخرج لحالات محددة قد يتعذر فيها تحقيق كامل قناعته عن حق كل تلميذ في تلقي العلم بلغته الأصلية لاعتبارات تربوية خالصة. علاوة على أن العربية ليست اللغة المشتركة الغالبة عند الشك والمورلي والمونداري بحكم الجيرة والتداخل. أندرو وير: صهر الثقافات المتباينة وبناء الأمة، الصحافة، الملحق الثقافية، العدد ١٩، ٤ يوليو ١٩٧٥.

Directions Sayed p. (٥٤)

(٥٥) تقرير المؤتمر السادس عشر لضباط تعليم الكتاب، نوفمبر ١٩٦٦.

Newsweek, Jan. 1976 (٥٦)

(٥٧) من بلك أمين سترلينو أبويو إلى الملازم ثاني رينالدو لولبا ستكون هناك حرب غدا الساعة الخامسة صباحا. يجب أن تعمل في نفس الوقت ولا تتأخر. أرسل بلتونين إلى نقطة منقلا غدا. ضع هذا في ذاكرتك. التقرير ص ٣١.

فهرست

- المقدمة ١٩
- الوضع اللغوى فى السودان ٢٦
- اللغة الرسمية والديمقراطية ٣٣
- (أ) عرض لأفكار لينين فى المسألة ٣٣
- (ب) مناقشة لأفكار. سعيد محمد أحمد وسيد حريز وآخرين حول اللغة القومية.. ٣٧
- جوانب من الصراع اللغوى فى السودان ٥٣
- سياسة الاستعمار البريطانى اللغوية فى الجنوب ٥٤
- معركة تعريب مناهج التعليم الثانوى ١٩٦٥ ٥٧
- العربية كوسيط للتعليم ٥٩
- مناقشة لأفكار كتاب الحقائق الأساسية عن المسألة ٥٩
- اقتراح بمخرج ٦٧
- أفكار لاحقة ٧١
- بين الحكم الذاتى فى العراق ورصيفه السودانى ٧١
- موضع اللغة ومؤشراتها خلال أحداث ٢ يوليو ١٩٧٦ ٧٢
- كيف تنشر العربية فى الجنوب؟ ٧٦
- حواشى ٧٨

عن المؤلف :

* كاتب وأكاديمي وصحفي ومسرحي، تخرج من جامعة الخرطوم
وجامعة انديانا بالولايات المتحدة ويدرس حالياً بجامعة ميسوري كولومبيا.

* صدر له :

* الصراع بين المهدي والعلماء - مركز الدراسات السودانية

* عبير الامكنة - دار النسق

* انس الكتب - دار النشر جامعة الخرطوم

* حقق كتاباً في انساب عرب السودان

* كتاب باللغة الانجليزية (السحر لعرب الرباط) عن دار جامعة نورث

* فرسان كتجرت - دار النشر جامعة الخرطوم

* الثقافة والديمقراطية في السودان - دار الأمين

* له العديد من المؤلفات.



عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان

ناشرون وموزعون ووكلاء دور نشر

لوحة الغلاف : عصام عبدالنبيط